وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشّهيد حمه لخضر الوادي
كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التّاريخ

محاضرات في مقياس تاريخ بلدان المغرب الحديث
(بين القرنين 16 و19 الميلاديين)

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص تاريخ عام

(السداسي الخامس)

إعداد الدكتور: رضا ميموني

السنة الجامعية:1447-1448هـ/ 2025م – 2026م

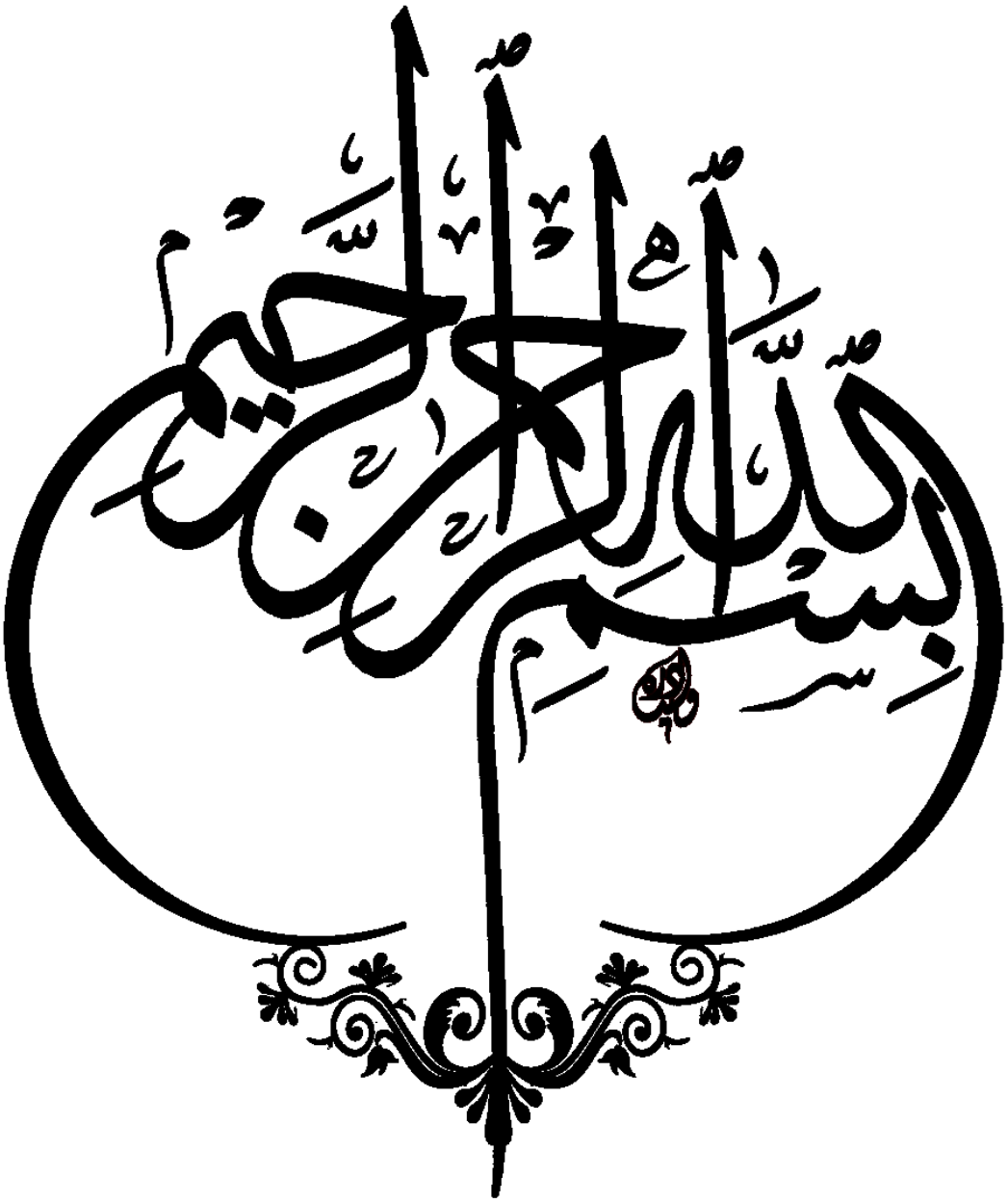
بسم الله الرحمن الرحيم

محاور المقياس[1]:

المحور الأول: سقوط غرناطة وأوضاع الدول المغاربية أواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م

1. سقوط غرناطة وانعكاساته على الدول المغاربية.

2. أوضاع الدول المغاربية في أواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م.

المحور الثاني: المد العثماني في المتوسط و ظروف الحاق طرابلس وتونس بالدولة العثمانية.

3. المد العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط

4. ظروف إلحاق الدول المغاربية (طرابلس، تونس) بالدولة العثمانية.

المحور الثالث: تطور انظمة الحكم في المغرب الاقصى، وتونس، وطرابلس.

5. تطور نظام الحكم في المغرب الأقصى في فترة السعديين والعلويين

6. تطور نظام الحكم في تونس

7. تطور نظام الحكم في طرابلس

المحور الرابع: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية

8. علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بالمشرق العربي.

9. علاقات الأقطار المغاربية الخارجية إفريقيا.

---

[1] - ملاحظة: ورد في المقرر خطأ في عدد المحاضرات، حيث تم ترقيمها من (1) إلى (14)، بينما العدد الصحيح هو (13) محاضرة فقط. وبناءً على ذلك، قُسِّمت المحاضرات إلى خمسة محاور.

10.علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بأوربا

المحور الخامس: الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان المغرب الحديث

11.الحياة الاجتماعية في بلدان المغرب الحديث

12.الحياة الاقتصادية في بلدان المغرب الحديث

13. العلاقات الثقافية بين البلدان المغاربية

مقدّمة

يعتبر مقياس تاريخ المغرب الحديث في الفترة الممتدّة ما بين القرنين السّادس عشر والتّاسع عشر، تغطية لإحدى أهم مراحل وفترات تاريخ المغرب العربي، نظرا للمكانة الدّولية الّتي اكتسبتها دول المنطقة خلال هذه الفترة والدّور الأساسي والفعّال الّذي لعبته في عديد الأحداث على الصّعيدين الإقليمي والدّولي.

لذلك فقد شكّلت الفترة الممتدّة بين القرنين السّادس عشر والتّاسع عشر مرحلة حاسمة في تشكيل تاريخ بلدان المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا). حيث تميّزت هذه الحقبة بتفاعل كبير بين القوى المحلّية والإقليمية والدّولية، وشهدت تحوّلات كبرى على المستويات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقّافية.

خلال هذه الفترة، وجدت بلدان المغرب الحديث نفسها في قلب صراعات القوى الدّولية، خاصة مع صعود النّفوذ الأوروبي وتوسّع الإمبراطوريات الاستعمارية. في الوقت نفسه، شهدت المنطقة تحوّلات داخلية مهمّة مع قيام كيانات سياسية جديدة وتطوّر أشكال الحكم والإدارة، فقد شهد المغرب العربي قيام دول وسلطنات جديدة، بظهور الدّولة السّعدية في المغرب، بينما خضعت الجزائر وتونس وطرابلس للحكم العثماني، كما تميّزت هذه الفترة بتفاعل بين النّزعات المركزية والانفصالية، وبين الرّوابط مع العالم الإسلامي والعلاقات مع القوى الأوروبية.

من النّاحية الاقتصادية اعتمد الاقتصاد المغاربي على ثلاثة ركائز أساسية هي: الزّراعة والرّعي في الدّاخل ، التّجارة الصحراوية مع إفريقيا جنوب الصحراء، التّبادل التّجاري البحري مع أوروبا.

شكّلت المنطقة ايضا فضاءً ثقافياً موحداً إلى حدّ كبير، حيث انتشرت اللّغة العربية كلغة للعلم والأدب، وساد المذهب المالكي كإطار فقهي، وانتشرت الطّرق الصّوفية كنمط من أنماط التّنظيم الاجتماعي والدّيني.

واجهت بلدان المغرب تحدّيات كبرى خلال هذه الفترة كالضّغوط العسكرية والاقتصادية الأوروبية المتزايدة مع تغيّرات في طرق التّجارة الدّولية والتّحولات الدّيمغرافية والاجتماعية الدّاخلية.

هذا الكمّ الكبير من المعلومات التّي يتضمنها المقياس والّتي تراوحت بين البعد السّياسي، الاقتصادي والاجتماعي الثّقافي، تطلّب التّعمق في تفاصيلها الرّجوع إلى عديد المصادر، والمراجع الّتي غطّت الفترة التّاريخية محلّ الدّراسة، والّتي وإن كانت متوفرة في مجملها إلاّ أنّها تحتاج التّمعن في قراءتها، والتّعامل مع المادّة الخبرية الّتي تحملها بطريقة موضوعية بعيدا عن الذّاتية والتأويلات اللاّعلمية التي لا تخدم البحث والتّصور العلمي للأستاذ والطّالب.

تضمّنت المادّة العلمية للمقياس خمس محاور اساسية ، تحتوي على ثلاثة عشرة محاضرة، احتوت كل محاضرة على العديد من العناصر الّتي جزأناها بطريقة يسيرة تُسهّل على المتلقي فهم مختلف المعلومات الّتي تم جمعها.

فالمحور الأول بعنوان سقوط غرناطة واوضاع الدّول المغاربية اواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م تضمّن :

- سقوط غرناطة وانعكاساته على الدّول المغاربية.
- أوضاع الدّول المغاربية في أواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م.

والمحور الثّاني بعنوان المدّ العثماني في المتوسّط و ظروف الحاق طرابلس وتونس بالدّولة العثمانية تضمّن:

- المدّ العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط.
- ظروف إلحاق الدّول المغاربية (طرابلس، تونس) بالدّولة العثمانية.

أما المحور الثّالث: تطوّر انظمة الحكم في المغرب الاقصى، وتونس، وطرابلس تضمّن:

- تطوّر نظام الحكم في المغرب الأقصى في فترة السّعديين والعلويين
- تطوّر نظام الحكم في تونس
- تطور نظام الحكم في طرابلس

والمحور الرّابع: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية تضمّن:

-علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بالمشرق العربي.

-علاقات الأقطار المغاربية الخارجية إفريقيا.

-علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بأوربا

والمحور الخامس: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثّقافية في بلدان المغرب تضمّن:

-الحياة الاجتماعية في بلدان المغرب الحديث

-الحياة الاقتصادية في بلدان المغرب الحديث

-العلاقات الثّقافية بين البلدان المغاربية

وقد حاولنا من خلال هذا التّقسيم لمحاور المقياس تقديم المادّة العملية والخبرية في قالب سلس بسيط غير معقّد يراعي التّرتيب الكرونولوجي للأحداث مع تفاصيلها المهمّة والمؤثّرة في مجرى الأحداث التّاريخية محلّ الدّراسة، كما راعينا في تقسيمنا للمحاور التّوازن في حجم وكم ونوعية المادّة العلمية الّتي يحتويها كل محور من خلال عدد المحاضرات الّتي يضمّها وتبعا للمراجع المعتمدة.

المحور الأول: سقوط غرناطة واوضاع الدّول المغاربية اواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م

المحاضرة الأولى:

سقوط غرناطة وانعكاساته على الدّول المغاربية.

يُعدّ سقوط غرناطة سنة 1492م لحظةً فارقة في تاريخ البحر الأبيض المتوسّط، إذ أنهى الوجود الإسلامي في الأندلس بعد أكثر من ثمانية قرون من الحضور الحضاري، ولم يكن هذا الحدث منعزلًا عن محيطه، بل كانت له انعكاسات عميقة على الضّفّة الجنوبية للمتوسّط، وخاصّة دول المغرب العربي (المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وطرابلس). فقد مثّل بداية مرحلة جديدة من الصّراع الإيبيري–المغاربي، كما أدى إلى موجات هجرة كبرى للأندلسيين والموريسكيين نحو بلدان المغرب، وهو ما أحدث تحوّلات سكانية، واقتصادية، وثقافية عميقة. ومن هنا تبرز إشكالية هذا البحث **:ما طبيعة انعكاسات سقوط غرناطة على دول المغرب العربي خلال القرنين 15م و16م؟**

أولا: السّياق التّاريخي لسقوط غرناطة:

1. مملكة غرناطة في أواخر عهدها

كانت مملكة غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس بعد سقوط قرطبة (1236م) وإشبيلية (1248م). وقد نشأت في القرن الثّالث عشر بقيادة بني الأحمر، واستمرت حتى سقوطها النّهائي سنة 1492م. تميّزت هذه المملكة بموقعها الجغرافي الإستراتيجي الّذي مكّنها من التّواصل مع المغرب الأقصى، مما جعلها تعتمد على الدّعم العسكري والاقتصادي القادم من الضّفة الجنوبية للمتوسط[1].

إلاّ أنّ غرناطة عانت في أواخر عهدها من ضعف داخلي متزايد، تجلّى في الانقسامات السّياسية بين الأمراء، وتدهور الاقتصاد نتيجة فقدان طرق التّجارة العالمية لصالح القوى الصّاعدة في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد وصف بعض المؤرخين تلك المرحلة بأنّها كانت زمن "التّفتت والانحسار"، حيث أصبح بقاء غرناطة مرهونًا بالتّوازنات بين قشتالة وأراغون من جهة، والدّعم المغاربي المحدود من جهة أخرى[2].

2. توحيد إسبانيا:

شهد القرن الخامس عشر تحوّلًا جذريًا في شبه الجزيرة الإيبيرية مع زواج الملكة إيزابيلا من قشتالة والملك فرناندو من أراغون (1469م)، حيث تحقق بذلك توحيد المملكتين المسيحيتين الرئيسيتين. هذا التوحيد منح الإسبان قوة عسكرية واقتصادية كبرى، وجعل من مشروع استعادة غرناطة أولوية وطنية ودينية. وقد

[1] – زكريا شامخ علاونة، **سقوط مدينة غرناطة (896هـ/1492م)، مجلة الانسان والمجال**، مج 5، ع9، 2019، ص37.

[2] – **نفسه**.

حظيت هذه الحملة بدعم من الكنيسة الكاثوليكية التي اعتبرت استرجاع آخر إمارة إسلامية خطوة لإكمال "حروب الاسترداد".

3. الحملة الأخيرة على غرناطة:

بدأ الحصار العسكري على غرناطة سنة 1482م واستمر قرابة عشر سنوات. اتسمت الحملة باستخدام أساليب حديثة نسبيًا في القتال، مثل المدافع الضخمة، إضافة إلى الدعم المالي الذي قدمته الكنيسة والتجار. من جهة أخرى، عانى المسلمون في غرناطة من قلة الموارد وضعف المساندة المغاربية، خاصة بعد انشغال دول المغرب الأقصى بصراعات داخلية.

انتهى الصراع بتسليم مفاتيح المدينة يوم 2 يناير 1492م للملكين الكاثوليكيين. وقد وُقّعت معاهدة تضمنت ضمانات للمسلمين في ممارسة دينهم، لكن سرعان ما أُلغيت تلك التعهدات، وبدأت مرحلة جديدة من التضييق على المسلمين واليهود، وصولًا إلى التنصير القسري ومحاكم التفتيش[1].

4. الأثر المباشر للسقوط:

شكّل سقوط غرناطة حدثًا ذا صدى واسع في العالم الإسلامي، خصوصًا في المغرب العربي الذي كان الأقرب جغرافيًا وحضاريًا للأندلس. وقد أثار الحدث صدمة نفسية لدى المسلمين، واعتبر بمثابة إنذار سياسي وعسكري لدول المغرب

[1] – محمد عبده حتاملة، **محنة مسلمي الأندلس عشية سقوط غرناطة وبعدها**، الجامعة الأردنية، عمان، 1977، ص15.

التي وجدت نفسها وجها لوجه مع التوسع الإسباني والبرتغالي. كما مثّل مقدمة لتحولات سكانية ضخمة نتيجة موجات الهجرة الأندلسية لاحقًا[1].

ثانيا:عوامل وأسباب سقوط غرناطة

لا شك أن سقوط طليطلة سنة 478هـ كان مقدمة لسقوط غرناطة سنة 897هـ. ولا شك أن هذا السقوط لم يكن وليد ليلة؛ بل كان نتيجة عدة عوامل وأسباب لا سبب واحد، وهناك الجوهرية منها وأخرى فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ضعف العقيدة الإسلامية والانحراف عن المنهج: أول سبب نقف أمامه، هو ضعف العقيدة والانحراف عن المنهج. لما ضعفت العقيدة وانحرف المسلمون عن المنهج، حل بالمسلمين ما حل و لهذا الضعف والانحراف صور منها:

أ_ التحالف مع النصارى والخضوع لهم ومجاملتهم:

مفهوم الولاء والبراء ضف في نفوس المسلمين، وضعف في نفوس الولاة، وضعف في نفوس الملوك، فحل بالأندلس ما حل بها. وكمثال على ذلك قصة أحد الولاة، واسمه أبو زيد هذا الرجل ثار عليه أهل بلنسية، فلما ثاروا عليه، وأرادوا خلعه قام وعقد لواء وذهب إلى ملك النصارى "خاينوي" واتفق معه، وعقد معه معاهدة يتنازل عن جزء من بلاد المسلمين، وأن يقدم الجزية لملك النصارى، المسلم الذي كان يقبض الجزية، أصبح يدفع الجزية في بلاد النصارى، ثم زاد على ذلك بأن اعتنق النصرانية، وأخذ يسير مع حلفائه النصارى في غزواتهم ضد

[1] – زكريا شامخ علاونة، **مرجع سابق**، ص60.

بلاد المسلمين. ولم ينتبه هذا وغيره إلى قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ)) المائدة 51[1].

ب_ التشبه بالعدو وتقليده : حينما دخل المسلمون بلاد الأندلس كانت لهم شخصيتهم الإسلامية المستقلة التي تميزوا بها عن غيرهم من الشعوب والأمم، وقد ظلوا خلال القرون الثلاثة الأولى للوجود الإسلامي هناك محافظين على تلك الشخصية التي تأصلت فيها الأخلاق والقيم النبيلة، ولكن حينما اعترى وجودهم الضعف، وعصفت بهم الفتن، وخف الوازع الديني عند بعضهم بدأوا بالتخلي عن بعض تلك الأخلاق والتأثر بأخلاق وعادات غريبة عليهم وعلى مجتمعهم، الأمر الذي جعل شخصيتهم الإسلامية تأخذ بالاضمحلال ويسري فيها الضعف. كما ذكر ابن الخطيب أن جند مسلمي الأندلس تشبهوا بالنصارى في زيهم وأسلحتهم، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل إن بعض مسلمي الأندلس قلد النصارى في الاحتفال بأعيادهم ومناسباتهم الدينية.

2 – الخلاعة والمجون والإنغماس في الشهوات والترف: كان من مظاهر الضعف الخلقي عند مسلمي الأندلس في عصر ملوك الطوائف انتشار كثير من الأوجاع الخلقية بينهم، كالمجون والخلاعة وشرب الخمر والاستغراق في الملذات

[1] - ناصر بن سليمان العمر، سقوط الأندلس دروس وعبر،د.د.ن، د.س، ص 8؛ للمزيد حول أسباب سقوط الأندلس **ينظر**: راغب السرجاني: قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة 2011؛ جمال يحياوي: سقوط غرناطة ومأساة الأندلس 1492_1610، دار هومة، الجزائر 2010.

الجسدية والإكثار من الجواري والنساء حيث كان هذا الأمر قاسماً مشتركاً بين كثير من ملوك الطوائف[1].

4_ الاختلاف بين المسلمين: وهذا أمر محزن جداً، أصبح المسلمون يتقاتلون ويتناحرون على السلطة وعلى الشهوات.

ثانيا: ترك الجهاد في سبيل الله: فالجهاد سنة ماضية إلى يوم القيامة، وقد شرعه الله ليعيش المسلمون في عزة ويموتون في عزة. فـلم يترك المسلمون في الأندلس الجهاد فقط على أساس أنه فرض عين أو فرض كفاية، بل تركوا معه الإعداد للجهاد وتحولوا إلى جيوش نظامية متخلفة برواتب هدفها الحفاظ على الأسرة الحاكمة.

ثالثا: إلغاء الخلافة وبداية عهد الطوائف:

عهد الطوائف عهد التفكك وعهد من السنوات الصعبة من الفرقة والتنافس، والتشتت والضياع. بدأ عندما أعلن جهور بن محمد بن جهور إلغاء الخلافة، ويكفي أن نعلم أنها بلغت دول الطوائف في فترة من الفترات بلغت سبعا وعشرين طائفة، أو إمارة أو دويلة تتنافس فيما بينها، بدل أن كانت الأندلس دولة واحدة تحولت إلى كم؟ إلى سبعة وعشرين دولة[2].

رابعا: مؤامرات النصارى ومخططاتهم:

[1] - ناصر بن سليمان العمر،سقوط الأندلس، مرجع سابق، ص 9.

[2] -المرجع نفسه، ص14.

لقد أحكموا المؤامرة، ودبروا، وخططوا والمسلمون في لهوهم، وعبثهم ومجونهم وقصورهم ودنياهم، فحلت الكارثة.

إذاً تخطيط النصارى سبب رئيس من سقوط الأندلس، حتى يقول أحد المؤرخين وقد وضع "فرناندو" برنامجه المحكم؛ لكي يستغل أسر ملك غرناطة ويستعين به على تنفيذ برنامجه المدمر؛ ولذلك جاء ما يلي:

وحدة كلمة النصارى: وهو سبب من أسباب سقوط الأندلس، في الوقت الذي تحدثنا فيه عن تفرق المسلمين، نجد في المقابل وحدة كلمة النصارى للقضاء على المسلمين يقول "ابن عذاري"، واصفا استعداد النصارى لموقعة العقاب(1212م)، وهي من المواقع التي هزم فيها المسلمون هزيمة منكرة، وقتل فيها عدة آلاف من المسلمين، يقول هذا المؤرخ: حيث ذكر أن ملك قشتالة بث القسيسين والرهبان من البرتغال إلى القسطنطينية، ينادون في البلاد من البحر الرومي إلى البحر الأخضر، غوثا غوثا، ورحمة رحمة، أي ينادون بني جلدتهم، فجاء عباد الصليب من كل فج عميق ومكان سحيق، وأقبلوا إليه إقبال الليل والنهار من رؤوس الجبال وأسياف البحار، لاحظوا هذه الوحدة بين النصارى[1].

خامسا: تخلي بعض العلماء عن القيام بواجبهم:

إذا تخلى العلماء عن القيام بواجبهم، فعلى الأمة العفاء، إذا تشاغل العلماء، إذا تكاسل العلماء، إذا لهى العلماء حل بالأمة الدمار، وهكذا كانت الأندلس، تشاغل كثير من العلماء بشئونهم الخاصة عن شئون أمتهم.

كانت هذه أهم عوامل وأسباب سقوط الأندلس، وهناك غيرها الكثير مثل:

[1] - ناصر بن سليمان العمر، مرجع سابق، ص-ص15-16.

_ توسيد الأمر لغير أهله._ الجهل بالدين._ فساد النظام السياسي(نظام ولاية العهد الوراثي)[1].

أهم الدروس والعبر من سقوط الأندلس:

أولاً: دور العلماء:

ذكرنا أن من أسباب سقوط الأندلس، عدم قيام بعض العلماء بواجبهم، ومع ذلك فإننا نجد أن هناك من قام بواجبه والعلماء هم سراج الأمة، العلماء هم ورثة الأنبياء، العلماء هم السياج الواقي، هم الحصانة، هم العلاج إذا قاموا بواجبهم، وإذا تخلوا عن واجبهم فلا يلوموا إلا أنفسهم، إذا تخلوا عن واجبهم عن الرسالة التي اصطفاهم الله لها وأمرهم بها، فسيحل بهم كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا، ولتقصرنه على الحق قصرا، أو ليوشكن الله أن يعمكم بعقاب من عنده، فتدعونه، فلا يستجاب لكم"[2].

ثانياً: أثر الجهاد في حياة الأمة:

الأمة بدون الجهاد لا حياة فيها، قال تعالى: ((أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِين)) آل عمران 142، ويقول جل وعلا: ((انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)) التوبة 41. لما دخل طارق وموسى، وجاء عبد الرحمن الداخل وعبد الرحمن الناصر بقيت الأمة، لما قام بعض ملوك الطوائف بالجهاد بقيت الأمة، كوقعة الزلاقة والأرك

[1] - ناصر بن سليمان العمر، مرجع سابق، ص-ص15-16.

[2]– المرجع نفسه، ص 25.

وغيرها، ولكن عندما تهاون المسلمون وتخاذلوا حل بالمسلمين ما لم يكونوا يتوقعون[1].

ثالثاً: أثر المعاصي والذنوب:

المعاصي ما وقعت في بلد وفى أمة إلا فتكت بها. اسمعوا إلى قصة أبي الدرداء رضي الله عنه عندما فتح المسلمون قبرص، وبدءوا يتقاسمون الغنائم، ويجمعون الغنائم، بكى، فجاءه أحد المشاركين في هذه المعركة، وقال له: يا أبا الدرداء هذا يوم فرح فكيف تبكي؟ قال له ويحك! ما أهون الخلق على الله إذا تركوا أمره، هذه روما التي نقتسم أموالها الآن. الروم عندما عصوا الله، انظر كيف حل بهم، ما أهون الخلق على الله إذا تركوا أمره!.

كثرت الذنوب والمعاصي في بلاد المسلمين، الشوارع ملئت بالمعاصي، البيوت امتلأت بالمعاصي، حتى قال قائلهم: حتى إننا نرى المعاصي في المساجد.

رابعاً: أهمية التعاون بين المسلمين:

أيضا من الأشياء المفيدة، دور المغرب في مساعدة أهل الأندلس، وأهمية التعاون بين المسلمين حيث يقول تعالى ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)) المائدة 2[2].

إن العوامل الداخلية داخل المجتمع المسلم، هي التي تؤثر أكثر من تأثير الأعداء، أعداؤنا لا يستطيعون أن يعملوا فينا شيئا إلا إذا قدمنا لهم التسهيلات

[1] – **المرجع نفسه**، 27.

[2] – ناصر بن سليمان العمر، **مرجع سابق** ص 25.

لهذا الأمر. من الملاحظ سرعة سقوط الأندلس، سقطت الأندلس في بعض الفترات بسرعة، تصوروا أنه في ثلاثين سنة فقط، من عام سبعة وعشرين وستمائة إلى خمسة وخمسين وستمائة هجرية سقط معظم قواعد الأندلس، في قرابة ثلاثين سنة سقطت معظم قواعد الأندلس بسبب ماذا؟ بسبب العوامل والأسباب السابقة الذكر[1].

ثالثا: السياسة الإسبانية تجاه المغرب بعد سقوط غرناطة

1 -التحول من الداخل إلى الخارج:

بعد سقوط غرناطة، تحولت السياسة الإسبانية من التركيز على "حروب الاسترداد" داخل شبه الجزيرة الإيبيرية إلى مرحلة جديدة قوامها التوسع الخارجي. فقد باتت السواحل المغاربية هدفًا إستراتيجيًا للملوك الكاثوليك، من أجل السيطرة على الممرات البحرية، وضمان أمن شبه الجزيرة من الهجمات القادمة من الضفة الجنوبية.

2 -البعد الديني والعقائدي:

لم يكن التوسع الإسباني نحو المغرب العربي ذا طبيعة سياسية وعسكرية فقط، بل اتخذ بعدًا دينيًا واضحًا. إذ سعت الكنيسة الكاثوليكية إلى تحويل المعركة إلى "حرب صليبية" جديدة، هدفها القضاء على أي بقايا للوجود الإسلامي بالقرب من

[1] – ناصر بن سليمان العمر، مرجع سابق، ص 27.

أوروبا. ومن هنا، حصل الإسبان على دعم معنوي ومادي من البابوية، التي منحتهم امتياز "الغزو المقدس" ضد المسلمين في المغرب[1].

3 -سقوط السواحل المغاربية:

بدأ الإسبان مباشرة بعد سقوط غرناطة بتنفيذ حملات عسكرية ضد الموانئ المغربية. ففي سنة 1497م احتلوا مدينة **مليلية**، ثم تبعتها مدن أخرى مثل **غساسة**، و**وهران** (1509م)، و**بجاية** (1510م). وكان الهدف من هذه السيطرة هو قطع طرق الدعم البحري للمقاومة الأندلسية المحتملة، والتحكم في طرق التجارة البحرية بالمتوسط[2].

4 -الموقف المغربي والمغاربي:

أمام هذا التوسع، وجدت الدول المغاربية نفسها في موقف صعب. فالمغرب الأقصى كان منشغلًا بصراعات داخلية بين المرينيين ثم الوطاسيين، بينما عانت الجزائر من ضعف السلطة المركزية بعد تفكك الدولة الزيانية. أما تونس وطرابلس فقد دخلتا في صراعات بين الحفصيين والتدخلات الأجنبية. هذا الضعف النسبي ساعد الإسبان على بسط نفوذهم على بعض السواحل، لكنه في الوقت نفسه مهّد لتدخل قوة إسلامية جديدة :**الدولة العثمانية.**

[1] – تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية (1280هـ-1924م)**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015، ص128.

[2] -**نفسه.**

ثالثا: الهجرة الأندلسية والموريسكية إلى المغرب العربي

1 -طبيعة الهجرات ومراحلها:

بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، وخصوصًا بعد خرق الإسبان لمعاهدة التسليم، بدأت موجات هجرة المسلمين نحو المغرب العربي. وقد تزايدت هذه الهجرات مع تصاعد سياسة التنصير القسري، ثم بلغت ذروتها بعد قرار الطرد الجماعي للموريسكيين بين سنتي 1609–1614م. تميزت هذه الهجرات بأنها كانت متدرجة: الأولى مباشرة بعد سقوط غرناطة، ثم الثانية بعد تشديد التنصير، وأخيرة كبرى مع قرار الطرد النهائي[1].

2 -الوجهات الرئيسية للهجرة:

- **المغرب الأقصى** :استقبل العدد الأكبر من المهاجرين نظرًا لقربه الجغرافي وصلاته التاريخية بالأندلس. وقد استقر الأندلسيون في مدن مثل فاس، تطوان، سلا، والرباط.
- **الجزائر** :اتجهت إليها مجموعات كبيرة خاصة بعد سقوط وهران وبجاية في يد الإسبان، واستقروا في مدن الجزائر العاصمة، تلمسان، قسنطينة.
- **تونس وطرابلس** :استقبلتا أعدادًا أقل نسبيًا، لكنهم لعبوا دورًا بارزًا في تنشيط التجارة والحرف.

[1] – عبد الفتاح عوض، **اشراقات أندلسية صفحات من تاريخ الحضارة الاسلامية في الاندلس** ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2007، ص51.

3 -الأثر الديمغرافي والاجتماعي:

أدت الهجرة الأندلسية إلى تحولات ديمغرافية كبرى، إذ زادت الكثافة السكانية في بعض المدن المغاربية. كما ساهم الأندلسيون في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية من خلال إدخال أنماط جديدة من التنظيم الحضري، والحياة الأسرية، والعادات الثقافية. وقد شكّلوا في بعض المناطق "جماعات مغلقة" حافظت على هويتها الأندلسية لقرون، مثل جماعة سلا الأندلسية

4 -الأثر الاقتصادي:

كان للأندلسيين دور محوري في تطوير الاقتصاد المغاربي. فقد جلبوا معهم خبرات واسعة في الفلاحة (الري، زراعة الحمضيات، الزيتون)، والحرف (النسيج، الجلد، الفخار)، والتجارة البحرية. ونتيجة لذلك ازدهرت مدن مثل تطوان وفاس، وأصبحت مراكز اقتصادية نشطة، مما عزز مكانة المغرب العربي في التجارة المتوسطية[1].

5 -الأثر الثقافي والعلمي:

ساهم الأندلسيون في إثراء الحياة الثقافية والعلمية للمغرب العربي. فقد حملوا معهم إرثًا حضاريًا عريقًا من علوم وفنون وآداب. وتميزوا بإسهامات في

[1] – عبد الفتاح عوض، **مرجع سابق**، ص57.

الموسيقى (الطرب الأندلسي)، والعمارة (البيوت والقصور ذات الطابع الأندلسي)، كما لعبوا دورًا في نشر المدارس العلمية والفقهية[1].

خلاصة:

وهكذا فإن سقوط غرناطة سنة 1492م لم يكن حدثًا محليًا يخص الأندلس وحدها، بل كان نقطة تحوّل كبرى في تاريخ المغرب العربي .فمن الناحية السياسية، أدى إلى انتقال الصراع مع القوى الإيبيرية إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، مما فرض على الدول المغاربية تحديات أمنية غير مسبوقة. ومن الناحية العسكرية، ساهم في بروز التحالف مع الدولة العثمانية وتشكيل قوة بحرية مغاربية جعلت المنطقة لاعبًا أساسيًا في التوازنات المتوسطية.

أما على المستوى الاجتماعي والديمغرافي، فقد شكّلت الهجرات الأندلسية والموريسكية عاملاً حاسمًا في إعادة تشكيل البنية السكانية للمدن المغاربية، وأسهمت في إنعاش الاقتصاد عبر خبرات الفلاحة والصناعة والتجارة. ثقافيًا، حمل الأندلسيون تراثًا حضاريًا غنيًا مزجوه بالواقع المحلي، فظهر الطابع الأندلسي في العمارة، الموسيقى، والعادات، ليصبح جزءًا أصيلًا من الهوية المغاربية.

إن دراسة هذه المرحلة تكشف عن تفاعل معقد بين السقوط والانبعاث : فبينما شكّل سقوط غرناطة انهيارًا لحضارة أندلسية عريقة، مثّل في الوقت نفسه بداية

[1] - عبد الفتاح عوض، **مرجع سابق**، ص57.

نهضة جديدة في المغرب العربي، حيث ورث هذا الأخير جزءًا من الإرث الأندلسي، وحوله إلى قوة دفع في مواجهة التحديات الإيبيرية. ومن ثمّ يمكن القول إن المغرب العربي لم يكن مجرد مستقبلٍ للمهجّرين، بل كان فضاءً حضاريًا أعاد إنتاج التجربة الأندلسية في سياق جديد.

المحاضرة الثّانية:

أوضاع الدّول المغاربية في أواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م

شهدت الدّول المغاربية (المغرب الأقصى، المغرب الأوسط، المغرب الأدنى) خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن 15م إلى مطلع القرن 16م تحوّلات جذرية كان لها أثر بالغ في تشكيل التّاريخ السّياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. جاءت هذه التّحولات في سياق عالمي متغيّر، تميّز بسقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس سنة 1492م، وبداية التّوسع الإيبيري (الإسباني والبرتغالي) نحو السّواحل المغاربية، بالإضافة إلى الضّعف الدّاخلي والتّفكك السّياسي الّذي كانت تعانيه هذه الدّول. تهدف هذه الدّراسة إلى تحليل أوضاع الدّول المغاربية خلال هذه الفترة الحرجة، مع التّركيز على العوامل الدّاخلية والخارجية الّتي شكّلت مصيرها.

قبل الشروع في التفاصيل هذه لمحة عامة عن أوضاع الدول المغاربية:

عرفت بلاد المغرب العربي بعد انهيار سلطة الموحدين انقساما سياسيا وركودا حضاريا، مما خلف انعكاسات كبرى على الأوضاع العامة للدويلات الثلاث المتخاصمة(الحفصيون، الزيانيون، المرينيون)[1]، وأمام ذلك تقوت الممالك الأوربية، واستولت على غرناطة وهددت السواحل الشمالية لبلاد المغرب، ولولا

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص 09.

عناية الله ثم تدخل العثمانيون وظهور قوى جديدة مقاومة لوقع المغرب العربي مبكرا تحت السيطرة الأوربية[1].

وعليه فقد ظلت الدويلات الثلاث تتنازع السلطة، المرينيون [2] في المغرب والزيانيون في تلمسان والحفصيون في تونس، وطوال ثلاث قرون(12_15م) أضعفت هذه النزاعات الكيانات السياسية، وأسهمت عوامل عدة عوامل في تقهقر هذه الممالك، ومنها توقف الحركة التجارية الداخلية وتحول مراكز التجارة الدولية، وركود الحياة العلمية وشيوع ظاهرة التقليد، وقد أصبحت السلط الحاكمة غيلر قادرة على فرض سلطتها، فاستقلت الكثير من الأسر بحكم المدن والنواحي[3].

وقد تحقق خلال القرن الرابع عشر الميلادي وع من توازن القوى بين الممالك المغاربية الثلاث، مما جعلها تعزف عن شن الهجومات التوسعية والانكفاء على

---

[1] - عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 09.

[2] - **الدولة المرينية (1269_1465م)**: المرينيون فخذ من قبيلة زناتة، وهم من ولد مرين ابن ورتاجي بن ماحزح، وهم عرب صريحون، وكانت مواطنهم الأصلية في المناطق الصحراوية وراء تلمسان. وقد انتهز المرينيون فرصة الضعف والانحلال الذي= أصاب دولة الموحدين ونازعوهم الأمر في المغرب. واستمر الصراع بين بني مرين والموحدين حتى بايع شيوخ بني مرين الأمير يعقوب ابن عبد الحق، الذي جمع شمل المرينيين وتابع الكفاح ضد الموحدين، وانتهى الأمر بالسيطرة على مراكش سنة 1269م وقضى بذلك على عرش الموحدين. ويعتبر بذلك يعقوب بن عبد الحق الذي تلقب بأمير المؤمنين المؤسس لدولة بني مرين.ومن ملوك بني مرين البارزين أبو الحسن علي(1331_1351م)، الذي استمر حكمه ما يبلغ عشرين عاما استطاع خلالها أن يُخضِع تلمسان نهائيا، كما نجح في دخول تونس التي كانت تشكو من الاضطراب والفوضى وأخضعها لنفوذه، وبهذا أصبحت دولته تشمل أقاليم المغرب الثلاثة. وقد كان الخلاف على العرش بين أفراد البيت المريني من بين الأسباب التي أدت إلى كثرة الفتن والقلاقل، خاصة لما تولى الحكم سلاطين دون سن الرشد ووضع هؤلاء تحت وصاية الحجاب والوزراء من بني وطاس، وكان آخر السلاطين عبد الحق(1421_1465) الذي استطاع أن يتخلص من عدد كبير من الوطاسيين بعدما أقام لهم مذبحة كبيرة سنة 1458م، وقد ترتب على ذلك فوضى كبيرة ، وقام سكان فاس بثورة على المرينيين ليصير الأمر بعد ذلك في أيدي الوطاسيين.

[3] - عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 09.

مشاكلها الداخلية، وفي ظل تقهقر الإمارتين الزيانية والمرينية خلال القرن الخامس عشر استعادت إمارة الحفصيين قوتها، وحاول حكامها التصدي للمخاطر الخارجية وبعث نهضة حقيقية. أما الدولة المرينية فقد استفحل تقهقرها نتيجة مكائد الوزراء في الداخل والنصارى في الخارج، وأما تلمسان فقد تحررت من تهديدات المرينيين والحفصيين، ولكنها لم تجد في ذاتها من القوة والتماسك ما تستطيع أن تفرض به سلطتها.

وقد نتج عن تراجع قوة السلطة المركزية تفكك القواعد السياسية القائمة على العصبية القبلية، حيث استقلت عن تونس كل من طرابلس وقسنطينة وبجاية، واستقلت عن تلمسان وهران وجزائر بني مزغنة، واستقلت عن فاس مراكش ومناطق الجنوب، وقد أثر هذا التمزق على التجارة الصحراوية التي كانت تحرك عصب الاقتصاد، وبسبب عدم توفر الأمن فقد والحواضر يتسبب في فراغ خزينة الدولة، وبالتالي في انحلال الجيش وضعف السلطة المركزية. وعليه نسجل أن الوضع العام في بلاد المغرب مطلع القرن السادس عشر الميلادي كان متدهورا في الجانبين السياسي والحضاري، وأن هذا الأمر كان مشجعا للأسبان والبرتغال للتحرش بسواحلها والتخطيط لاحتلالها[1].

[1] – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 10.

أولا: الوضع السّياسي:

1. المغرب الأقصى: تفكّك الدّولة الوطّاسية وصعود السّعديين

كان المغرب الأقصى يعاني من حالة "التّشرذم السّياسي" الشّديد، حيث فقدت الدّولة الوطّاسية[1] سيطرتها الفعلية على معظم الأراضي، الّتي تقسّمت إلى إمارات وكيانات سياسية صغيرة مستقلّة.

-**إمارات الشّمال:** إمارة بني راشد في شفشاون، والّتي كانت تقود جهادًا بحريًا ضدّ الإسبان.

-**إمارات الوسط والجنوب:** سيطرة زعماء قبليين مثل قبائل (عبدة) و(هيلانة) على مناطق واسعة، بينما برز (الشّرفاء السّعديون) في سوس كقوّة منافسة للوطّاسيين، مستغلّين السّخط الشّعبي ضدّ الضّعف المركزي والاحتلال البرتغالي[2].

-**ضعف السّلطة المركزية :** كان السّلطان الوطّاسي محمد الشيخ محمد بن يحيى محاصرًا في فاس، عاجزًا عن جمع الضّرائب أو تنظيم جيش موحّد لمواجهة التّهديد البرتغالي المتنامي على السّواحل[3].

2. المغرب الأوسط (الجزائر): ضعف الدّولة الزّيّانية[1] وتفكّكها

---

[1] – (1472–1554م) ظهرت كقوة سياسية في المغرب الأقصى بعد سقوط دولة بني مرين، حيث استغل الوطّاسيون ضعف المرينيين للاستيلاء على السّلطة وتولى أبو عبد الله محمد الشيخ الوطّاسي الحكم بعد انتصاره على آخر السّلاطين المرينيين، مؤسّسًا لحكم أسرة وطّاس الّتي تنتمي إلى نفس أصول المرينيين (الزّناتية).انظر أحمد ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، الرّباط، دار المنصور للطّباعة والوراقة، 1972م، ص 67.

[2] – محمد الصّغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق: عبد اللطيف الشّادلي، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح الجديدة، 1998م، ص 58.

[3] – أحمد بن خالد النّاصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر النّاصري ومحمد النّاصري،ج5، الدّار البيضاء، دار الكتاب، 1997م، ص ص 92–94.

كانت الدّولة الزّيّانية في تلمسان في حالة (انهيار تام) حيث تميّزت الاوضاع بمايلي:

-الصّراعات الدّاخلية: تنازع أفراد الأسرة الحاكمة على العرش، مما أفقد السّلطة هيبتها وأدّى إلى انفصال العديد من المدن والمناطق[2].

-التّبعية الاسمية: أصبحت الدّولة تدور في فلك الحفصيين في تونس أو الإسبان في المرافئ، ممّا يعكس درجة الضّعف التي وصلت إليها[3].

-الفراغ السّياسي: هذا الضّعف خلق فراغًا سياسيًا مهّد الطّريق للتّدخل الخارجي الإسباني أولاً، ثم العثماني لاحقًا بقيادة الإخوة بربروس.

3. **المغرب الأدنى (تونس):** تراجع الدّولة الحفصية

---

[1] - **الدولة الزيانية(بنو عبد الواد) في الجزائر 1235_1554م:** عاصر الزيانيون المرينيون وقامت دولتهم في تلمسان سنة 1235م، وتعرضت هذه الدولة بحكم وضعها لهجمات الحفصيين والمرينيين ولغزوات القبائل من الجنوب. وأول حكام هذه الدولة هو يغمراسن ابن زيان بن ثابت، وقد أخلص أول أمره لطاعة الموحدين، لكن حين وصلت الدولة الموحدية إلى درجة كبيرة من الضعف تطلع بنو عبد الواد إلى التملك على المغرب الأوسط والانفراد بالسلطة فيه، فحملوا الدولة الموحدية على= =التنازل لهم عن إمارة تلمسان. واستقل يغمراسن بتلمسان حتى لم يبقى للموحدين بها سوى الخطبة، فاستاء لذلك خليفة الموحدين أبو الحسن السعيد_ الملقب بالمعتصم، وخرج لقتال هذا الخارج على سلطته، وانتهى الأمر بقتل خليفة الموحدين= وأدى ذلك لتثبيت أركان دولة بني عبد الواد، والتي عُرفت بعد ذلك في عهد السلطان أبي حمو الثاني باسم الدولة الزيانية نسبة إلى والد يغمراسن. واستطاعت هذه الدولة بأن تباشر سلطتها من تلمسان التي أصبحت قاعدة المغرب الأوسط، وتلقب سلاطينها بلقب أمير المسلمين، ولم يثبت عنهم دعوى الخلافة. و ظلت هذه الدولة منذ نشأتها معرضة دائما لأطماع كل من الحفصيين والمرينيين الذين كانوا يطمعون لوراثة ملك الموحدين.وظل أمر هذه الدولة قائما إلى أن ركن ملوكها للتواكل وكثر النزاع بينهم على الرئاسة وانتشرت الفوضى بين الناس واستبد بالولاية رؤساء القبائل والشيوخ واضطربت الأحوال. وأتاح هذا الفرصة للأجانب الذين كانوا يتطلعون لمد نفوذهم للشمال الأفريقي، وانتهى الأمر بالدولة الزيانية بأن ضمها الأتراك لملك الدولة العثمانية سنة 1554م. للمزيد ينظر: عبد مقلاتي، المرجع السابق.

[2]- الحسن بن محمد الوزّان (ليون الإفريقي)، "**وصف إفريقيا**"، ترجمة: محمّد حجّي ومحمّد الأخضر،ج1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983، ص 213.

[3] -Charles-André Julien, **"History of North Africa: From the Arab Conquest to 1830"**, London: Routledge . Kegan Paul, 1970, p 274

شهدت الدّولة الحفصية هي الأخرى فترة انحطاط تميّزت فيها الاوضاع بمايلي:

-التّمردات الدّاخلية: كانت السّلطة المركزية في تونس ضعيفة، مع تمردات متكررة من قبل القبائل العربية في الدّاخل والبربر في الجبال[1].

-التّبعية للخارج: اضطرّ الحفصيون لدفع الجزية للإسبان في صقلّية لضمان عدم مهاجمتهم، وهو دليل على انهيار هيبة الدّولة[2].

ثانيا: التّوسع الإيبيري والتّهديد الخارجي:

1. التّوسع البرتغالي على السّواحل المغربية:

قاد البرتغاليون أشرس حملات التّوسع، مستغلّين التّفكّك الدّاخلي لتحقيق عدة غايات ابرزها:

أ -**الأطماع الاقتصادية والدّينية:** هدف البرتغاليون إلى السّيطرة على طرق التّجارة الصّحراوية (الذّهب والعاج) وإضعاف العالم الإسلامي في "حرب صليبية جديدة".

ب -**أهم المدن التي تم احتلالها:**

-سبتة (1415م): القاعدة الأولى.

-طنجة (1471م): سقطت بعد حصار شديد.

-أغادير (1505م): أنشأها البرتغاليون باسم " Santa Cruz do Cabo de Gué".

-آزمور (1513م)، آسفي (1508م)، الجديدة (1514م).

---

[1]- الحسن بن محمد الوزّان ، **مصدر سابق**، ص 185.

[2]- محمد الشّريف، **المغرب وحروب الاسترداد**، تطوان، مطبعة الخليج العربي، 2005، ص 110.

ت.الاستراتيجية: اعتمد البرتغاليون على تحالفات مع بعض القبائل المحلّية لتسهيل احتلالهم [1].

2. التوسّع الإسباني في المتوسّط:

ركز الإسبان على السّواحل الجزائرية والتّونسية بعد سقوط غرناطة.

-قائمة بالاحتلالات: مليلية (1497م)، وهران (1509م)، بجاية (1510م)، طرابلس (1510م)، حجر بادس (1508م).

-الاستغلال الاقتصادي: نهب الإسبان الثّروات وفرضوا ضرائب باهظة على السّكان، كما حوّلوا مساجد وهران إلى كنائس[2].

ثالثا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

1. الانهيار الاقتصادي : تمثّل في تدمير التّجارة حيث أدّى سقوط الأندلس والسّيطرة على الموانئ إلى قطع الطّرق التّجارية التّقليدية بين المغرب وأوروبا وإفريقيا، مما تسبّب في كساد اقتصادي حاد واستنزاف الثّروات[3].

2. التّحولات الاجتماعية:

-هجرة الأندلسيين: تدفق آلاف المسلمين واليهود الفارّين من محاكم التّفتيش الإسبانية، خاصّة بعد سقوط غرناطة (1492م) ومملكة نافار (1512م). استقرّ هؤلاء في مدن مثل تطوان، تلمسان، تونس، حيث نقلوا حرفًا متقدّمة (النّسيج، صناعة الأسلحة، البناء) وأثروا في التّركيبة الثّقافية[4].

---

[1]- محمد شونم، "**الاحتلال البرتغالي للمغرب ونشأة الدولة السعدية خلال القرنين 15 و16م**"، مجلة ليكسوس، العدد 35، 2022، ص 35.

[2]- الحسن بن محمد الوزّان ، **مصدر سابق**، ص 220.

[3]- عبد الكريم كريم، **المغرب في عهد الدّولة السّعدية**، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح الجديدة، 2006، ص 78.

[4]- أحمد بن خالد النّاصري ، **مصدر سابق**، ص 105.

-بروز دور الزّوايا: أصبحت الزّوايا الدّينية مثل(زاوية الشّاذلي، زاوية الجزولي) ملاذًا روحيًا واجتماعيًا للنّاس، وتحوّلت إلى مراكز لتعبئة المقاومة ضدّ المحتل، حيث قام شيوخها بتحريض النّاس على الجهاد ودعم السّعديين[1].

رابعا: بدايات المقاومة وبروز قوى جديدة

1. المقاومة الشّعبية:

أ. **المقاومة في المغرب:** قادت الزّوايا والقبائل عمليات جهادية ضدّ الحصون البرتغالية. كانت معركة وادي المخازن (معركة الملوك الثّلاثة) 1578م هي الذّروة الّتي حطّمت القوة البرتغالية.

ب. **المقاومة في الجزائر:** بدأ الإخوة بربروس (عروج وخير الدّين) من قاعدتهم في جيجل، ونظّموا عمليات جهاد بحري فعالّة ضدّ الإسبان، مستغلّين السّخط الشّعبي ضدّ الاحتلال، ممّا مهّد لاحقًا للاستعانة بالعثمانيين[2].

2. صعود الدولة السعدية (المغرب الأقصى): استفاد السعديون من العامل الديني (شرفاء من آل البيت) والعامل الوطني (محاربة البرتغاليين) لتوحيد القبائل حولهم. **و** تأسيس الدولة بداية من سوس، وسيطروا على مرّاكش (1525م) ثم فاس (1549م). وحقّقوا انتصارهم العسكري الحاسم على البرتغاليين في معركة وادي المخازن (1578م) الّذي أنهى التّهديد البرتغالي بشكل نهائي ووحد المغرب تحت حكمهم[3].

---

[1] -Julien, **History of North Africa**, p 279.

[2]- الحسن بن محمّد الوزّان ، **مصدر سابق**، ص 225.

[3]- عبد الكريم كريم، **مرجع سابق**، ص ص 120-125.

3. التّدخل العثماني (الجزائر وتونس)

أ. الاستعانة بالعثمانيين: طلب سكّان بجاية و الجزائر من الإخوة بربروس المساعدة ضدّ الإسبان.

ب. إلحاق الجزائر: بعد قتل عروج، تابع خير الدّين العمل ووضع الجزائر تحت حماية الدّولة العثمانية سنة 1518م، مما وضع أساس إيالة الجزائر.

ج. إلحاق تونس: جاء التّدخل العثماني في تونس لاحقًا (1574م) لطرد الإسبان وإلغاء الدّولة الحفصية.

خلاصة:

يمكن تلخيص أوضاع الدّول المغاربية في هذه الفترة الحرجة بأنها كانت أزمة ثلاثية الأبعاد: ضعف داخلي (تفكّك سياسي)، وتهديد خارجي (توسّع إيبيري صليبي)، وأزمة اقتصادية (انهيار التّجارة). ولّدت هذه التّحديات ردّة فعل قوية تجلّت في صحوة جهادية شعبية قادتها الزّوايا والقبائل، والّتي مهّدت بدورها لبروز كيانات سياسية جديدة قوية قادرة على مواجهة التّحديات، وهي الدّولة السعدية في المغرب والإيّالات العثمانية في الجزائر وتونس، شكّلت هذه الفترة بداية عصر جديد في تاريخ المغرب العربي، تحدّد بصراعه مع القوى الأوروبية وصياغة هويته السّياسية في العصر الحديث.

المحور الثاني: المد العثماني إلى المتوسط و ظروف الحاق طرابلس وتونس بالدولة العثمانية.

المحاضرة الثالثة:

المدّ العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط

شكّل المدّ العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط خلال القرن السّادس عشر تحوّلاً جذرياً في موازين القوى الإقليمية، حيث مثل صراعاً بين القوتين العثمانية والهابسبورغية على السيطرة على غرب المتوسط. جاء هذا التوسع استجابة لنداءات الاستغاثة من سكان المنطقة الذين كانوا يعانون من التوسع الإسباني.

أولا: العوامل الممهدة للمد العثماني

الضعف السياسي في بلاد المغرب: كانت المنطقة تعاني من تفكك سياسي حاد، حيث كانت الدولة الزيانية في تلمسان والدولة الحفصية في تونس في حالة ضعف شديد، مما شكل فراغاً سياسياً استغله الإسبان والبرتغاليون للاستيطان في الموانئ الساحلية[1].

1. **التوسع الإسباني في السواحل** : احتل الإسبان عدة موانئ استراتيجية: مليلية (1497)، وهران (1509)، بجاية (1510)، طرابلس (1510)، حجر بادس (1508)[2].

[1]- الحسن بن محمد الوزان، **مصدر سابق**، ص- ص 213-215.

[2]- محمد الشريف، **مصدر سابق**، ص ص 110-112.

2. نداءات الاستغاثة من السكان المحليين: استغاث سكان تلمسان ووهران وبجاية بالإخوة بربروس لمساعدتهم في التصدي للاحتلال الإسباني، مما مثل الشرعية للتدخل العثماني.

ثانيا: مراحل المد العثماني:

المرحلة الأولى: عهد الإخوة بربروس (1512-1518) تزامن الغزو الأيبيري لبلاد المغرب في بداية القرن 16م مع ظهور طلائع رجال الجهاد البحري العثمانيين بقيادة الإخوة بربروس(عروج وخير الدين وإسحاق)، الذين اتخذوا من الموانئ التونسية منطلقا لنجدة مسلمي الأندلس وملاحقة سفن النصارى المعتدية في عرض المتوسط. وقد ذاع صيت المجاهدين العثمانيين وانتشرت أخبار بطولاتهم، فتوجهت إليهم أنظار المجاهدين الجزائريين، وفي مقدمتهم أبو العباس أحمد بن القاضي حاكم زواوة والذي خاطب القائد عروج مستعطفا إياه لإنقاذ بلاده من الأسبان قائلا: " إن بلادنا بقيت لك ولأخيك أو للذئب"[1].

ويكون بذلك أو قدوم للعثمانيين إلى الجزائر بطلب من الجزائريين قصد الدفاع عن أوطانهم المهددة بالغزو، وتحرير ما وقع منها تحت الاحتلال الإسباني. وأول منطقة توجه إليها الإخوة بربروس هي بجاية سنة 1512م، حيث باشر عروج شن هجوم على الحامية الإسبانية بالمدينة دون التمكن منها. وفي سنة 1514م انتقل إلى جيجل التي كانت تحت سيطرة

[1] – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 18.

الجنويون فحررها، واتخذها قاعدة وهكذا فقد بدأ عروج نشاطه من جيجل، حيث:

أ. استولى على مدينة الجزائر سنة 1516م بمساعدة السكان المحليين.

ب.حاول السيطرة على تلمسان لكنه قتل هناك سنة 1518م[1].

ت.واصل أخوه خير الدين العمل ووضع الجزائر تحت الحماية العثمانية سنة 1518م[2].

المرحلة الثانية: توطيد الحكم العثماني (1518م-1534م) في هذه المرحلة:

أ. عين السلطان سليم الأول خير الدين باشا قبطاناً للأسطول العثماني

ب.بني أسطول بحري قوي في موانئ الجزائر

ت.تم تحرير العديد من الموانئ من السيطرة الإسبانية[3].

المرحلة الثالثة: التوسع نحو تونس وطرابلس (1534م-1574م) حيث شملت هذه المرحلة:

أ. السيطرة على تونس سنة 1534م ثم فقدانها مؤقتاً.

ب.استيلاء سنان باشا على طرابلس سنة 1551م.

ت.السيطرة النهائية على تونس سنة 1574م بعد معركة حاسمة[4].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 18.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 19.

[3] - **نفسه**.

[4] - عبد الكريم كريم، **مرجع سابق**، ص ص 78-80.

ثالثا: نظام الحكم العثماني

1. **نظام البايلربايات:** قام النظام الإداري على:

أ. تقسيم المنطقة إلى بايلربايات (الجزائر، تونس، طرابلس)

ب.تعيين باشاوات من قبل الباب العالي لإدارة هذه الوحدات

ت.منح درجة من الاستقلال الذاتي في إدارة الشؤون الداخلية[1].

2. **التنظيم العسكري:** اعتمد العثمانيون على:

أ. الانكشارية كقوة نظامية أساسية

ب.المجاهدون البحريون من السكان المحليين

ت.الأسطول البحري الذي أصبح الأقوى في المنطقة[2].

رابعا: آثار المد العثماني

1. الآثار السياسية:

أ. تغير موازين القوى لصالح العثمانيين في غرب المتوسط

ب.إيقاف التوسع الإسباني في شمال أفريقيا

ت.توحيد جزء كبير من بلاد المغرب تحت السلطة العثمانية.

2. الآثار الاقتصادية:

أ. إحياء التجارة عبر الصحراء

ب.تطوير النشاط البحري والتجاري

ت.انتعاش الاقتصاد المحلي بعد تحرير الموانئ

---

[1] - Charles-André Julien.op.cit. pp 274-276.

[2] - Laroui, Abdallah. **The History of the Maghrib: An Interpretive Essay**. Princeton: Princeton University Press, 1977. pp 230-232.

3. الآثار الحضارية:

أ. انتشار الثقافة العثمانية

ب. دخول العنصر التركي إلى التركيبة السكانية

ت. تأثر العمارة والفنون بالطابع العثماني[1].

خامسا التحديات التي واجهت المد العثماني

1. **المقاومة المحلية:** واجه العثمانيون مقاومة من:

أ. بعض القبائل التي رفضت السلطة المركزية

ب. الزعامات المحلية التي فقدت نفوذها

ت. الحركات الدينية التي رأت في العثمانيين غزاة.

2. التحديات الخارجية : تمثلت في:

أ. القوة البحرية الإسبانية

ب. تحالف الدول الأوروبية ضد العثمانيين

ت. الحملات الصليبية على شمال أفريقيا.

3. التحديات الداخلية: شملت:

أ. صعوبة الاتصال مع مركز السلطة العثمانية

ب. مشاكل تمويل الجيش والأسطول

ت. الصراعات بين الانكشارية والقوى المحلية[2].

[1] - Jamil Abun-Nasr, **A History of the Maghrib in the Islamic Period**. Cambridge: Cambridge University Press, 1987. pp 157-159

[2] - Laroui, Abdallah.**op.cit**. pp 237-240

خلاصة:

وهكذا فإن الدخول العثماني لبلاد المغرب قد ارتبط بظروف خاصة، أملت على رجال الجهاد العثماني تحمل مسؤولية شاقة في نصرة مطرودي الأندلس وحماية سكان المغرب من القوى المسيحية، ومن ثم التخطيط لبناء كيانات سياسية بديلة ومتحالفة مع الدولة العثمانية للتمكن من مواجهة القوى المسيحة المعتدية. وقد كانت الجزائر قاعدة للجهاد الإسلامي في المتوسط ومنها انطلق العثمانيون لتحرير تونس و ليبيا وحاولوا ضم المغرب الأقصى لنفوذهم لكن الدولة السعدية الناشئة كانت عصية على ذلك . وعليه فإن المد العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط مثل مرحلة تاريخية حاسمة غيرت الخريطة السياسية للمنطقة لأكثر من ثلاثة قرون. جاء هذا التوسع استجابة لحاجة إستراتيجية عثمانية ونداءات استغاثة من السكان المحليين، ونجح في إيقاف التوسع الإسباني وإنشاء كيانات سياسية استمرت حتى القرن التاسع عشر.

المحاضرة الرابعة:

ظروف إلحاق الدول المغاربية (طرابلس، تونس) بالدولة العثمانية.

شكل إلحاق تونس وطرابلس (ليبيا) بالدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر تحولاً جذرياً في تاريخ بلدان المغرب الحديث، حيث أنهى مرحلة من التفتت السياسي والتهديد الإسباني، وأدخل المنطقة تحت النظام العثماني . تم هذا الإلحاق عبر عمليات عسكرية ودبلوماسية معقدة استمرت لعدة عقود.

أولا: الأوضاع الداخلية قبل التدخل العثماني

1. **تونس:** كانت تحت الحكم الحفصي: حيث عانت الدولة الحفصية من أزمات عميقة تمثلت في:

أ. **التفكك السياسي:** تنازع أفراد الأسرة الحاكمة على السلطة منذ أواخر القرن الخامس عشر. يقول ابن أبي الضياف: "وتنازعوا الأمر بينهم وتقاتلوا، فضعفت هيبة الدولة"[1].

ب. **التمردات القبلية:** انتشرت الفوضى وتمردت القبائل في الداخل. يذكر الوزان أن "القبائل في داخل البلاد كانت في حالة تمرد دائم"[2].

[1] - أحمد ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990، ص45.

[2] - الحسن بن محمد الوزان ، **مصدر سابق**، ص 185.

ت.الأزمة الاقتصادية: تدهور الاقتصاد بسبب انهيار الأمن. يؤكد الشريف أن "التجارة تعطلت، والمال قل، وضربت المجاعة أطنابها"[1].

2.طرابلس: عانت من الفراغ السياسي والتهديدات الخارجية حيث كانت الاوضاع كمايلي:

أ. **انهيار الدولة المحلية :** بعد سقوط الدولة النصيرية، دخلت طرابلس في فراغ سياسي. يصف النائب الأنصاري الحالة بأنها "فوضى عارمة، وكل أمير يتحكم في ناحيته"[2].

ب.الاحتلال الإسباني : سيطر الإسبان على المدينة سنة 1510م. يذكر بأن "الإسبان حولوا المساجد إلى كنائس، وفرضوا ضرائب باهظة".

ثانيا: التهديد الإسباني والاستنجاد بالعثمانيين

1.التوسع الإسباني في المتوسط

أ. **استراتيجية التوسع:** اتبع الإسبان سياسة منهجية للسيطرة على السواحل. يؤكد بيجار أن "الإسبان أرادوا تحويل المتوسط إلى بحيرة إسبانية".

ب.أهم القواعد المحتلة: احتل الإسبان حلق الوادي (1535م حررت سنة 1574م)، وصفاقس (1550م حررت سنة 1556م). يذكر الناصري أن "الإسبان أقاموا حاميات قوية في هذه المواقع" [3]. المهدية (1550م حررت سنة 1553م)، جربة (احتلت سنة 1510م وحررت سنة 1524م ثم احتلت مرة اخرى سنة 1551م وحررت سنة 1560م).

---

[1] - محمد الشريف، **مصدر سابق**، ص 110.

[2] - أحمد النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.س، ص67.

[3] - أحمد بن خالد النّاصري ، **مصدر سابق**، ص 115.

2. الاستنجاد بالدولة العثمانية

أ. **استنجاد سكان تونس:** طلب أعيان تونس(مثل الشيخ محمد العبدلي مفتي المالكية في تونس وأحمد التاجر شيخ تجار العاصمة وصالح القيرواني نقيب الاشراف في تونس)، المساعدة من خير الدين بربروس. حيث أن "وفداً من أعيان تونس قدموا إلى الجزائر يطلبون النجدة"[1].

ب. استنجاد سكان طرابلس:

استغاث أعيان طرابلس(مثل الشيخ أحمد زروق وهو من أبرز وجهاء طرابلس، والشيخ محمد بن غلبون يمثل نقيب الأشراف في طرابلس) بالعثمانيين. حيث يذكر أن "أهل طرابلس كتبوا إلى السلطان سليمان القانوني"[2]، يطالبونه بالتدخل بسرعة لانقاذ الدولة كما ارسلوا عدة وفود الى خير الدين بربروس يستنجدونه ارسال وفد سنة 1529م ضم 15 شخصية من أعيان المدينة يحملون رسالة تتضمن طلب التدخل لتحرير المدينة من الاحتلال، وقدم لهم خير الدين وعدا بالتدخل عند توفر الظروف المناسبة، وارسال وفد ثان سنة 1550م ضم 30 شخصية يحملون رسالة تتضمن استغاثة عاجلة بسبب تزايد القمع الإسباني تمت الاستجابة لهم و بدأ التحضير للحملة العسكرية، بغض النظر عن الرسائل السرية التي تضمنت التنسيق بين الاعيان وخير الدين المتضمنة استطلاعات حول الجيوش الاسبانية في المنطقة[3].

---

[1] - عبد الكريم كريم، **مرجع سابق**، ص 80.

[2] - أحمد الشماخي، **السير** تحقيق: أحمد محمد حسن، ج2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2009، ص 89.

[3] - **المصدر نفسه**، ص ص 89-90.

ثالثا: الإلحاق العثماني

1. حملة خير الدين بربروس لتحرير تونس (1534م): جهز خير الدين أسطولاً قوياً. يصف التليسي أن "الأسطول العثماني كان يضم 84 سفينة حربية" و تجنيد الجنود: " كان عدد الجنود يقارب 18 ألفاً بين عثمانيين ومتطوعين من مختلف الجنسيات ، كما تحالف مع القبائل المعارضة للحكم الحفصي وعقد اتفاقيات مع بعض الزعماء المحليين في الداخل التونسي، وقدم تعهدات بدعم السكان المحليين للقوات العثمانية، دخل خير الدين تونس وأطاح بالسلطان الحفصي، يذكر ابن أبي دينار أن "خير الدين دخل تونس في 18 أغسطس 1534م" دون مقاومة تذكر وهرب السلطان الحفصي الحسن بن محمد إلى القيروان ، وتم إعلان السيادة العثمانية بعد رفع العلم العثماني على قصر الحاكم[1].

وقد اغتاظ الأسبان من استحواذ الأتراك على تونس وصمموا على طردهم منها خاصة بعدما اتصل السلطان الحسن "بشارلكان" طالبا عونه لاسترجاع ملكه، فجهز الأسبان حملة كبيرة سنة 1536م وخاضت معارك طاحنة وتمكنت من إخراج القوات العثمانية من تونس وإرجاع السلطان الحفصي إلى عرشه، وقد اشترط عليه الأسبان يقدم لهم مبالغ باهظة ويسلم لهم ميناء حلق الواد، هذا في حين انسحب خير الدين بقواته إلى الجزائر وشن منها هجوم على الشواطئ الإسبانية ونغض بذلك فرحة شارلكان بانتصاره في تونس.

[1] – ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، المكتبة العتيقة، تونس،1967، ص 120.

وقد مثلت تونس بموقعها الاستراتيجي في المتوسط محل نزاع مرير، وقد كان للأسبان نفوذ قوي بتونس منذ أن احتل "اندري دوريا" موانئ تونس وبنزرت والمنستير، فوضع درغوث باشا_ خليفة خير الدين_ نصب عينيه تحرير تونس من الأسبان. وشرع من طرابلس في شن حملات استولت على قفصة سنة 1556 وامتدت إلى القيروان، ولكن الأسبان بمعونة الأمير الحفصي ظلوا يسيطرون على شمال البلاد. وبعد درغوث باشا واصل حكام الجزائر خطواته لضم تونس، فبعد إخفاق العلج علي في مخططه في استعادة الحكم الإسلامي في الأندلس توجه لتونس، وشن حملته عليها وانتصر على السلطان أحمد بن الحسن الحفصي في ديسمبر 1569م، وأرسل في طلب الأسطول العثماني للقضاء على الحصن الإسباني في حلق الواد[1].

ونظرا للتهديد العثماني المحدق فقد عقدت اسبانيا والقوى المسيحية اتفاق يقضي إلى حلف مقدس، يوحدهم في مواجهة العثمانيين، ووجهت حملة كبيرة بقيادة "دون جوان" للقضاء على الأسطول العثماني فكانت واقعة "ليبانتي" الشهيرة في 1571/10/7 قرب مالطة معركة حاسمة بين القوى المسيحية والدولة العثمانية، والتي انهزم فيها الأسطول العثماني، لكن العلج علي تمكن من إنقاذ جزء منه وإعادة بنائه بعد أن أوكل إليه السلطان العثماني سليم الثاني مسؤولية قيادته إلى جانب توليه حكم الجزائر. وفي سنة 1573 دخل "دون جوان" على رأس حملة صليبية إلى تونس وطرد

[1] – عبد مقلاتي، **مرجع سابق**، ص21.

الحامية الجزائرية منها، وردا على ذلك قرر السلطان العثماني تسيير حملة إلى تونس بقيادة العلج علي وسنان باشا تمكنت من القضاء على الوجود الإسباني في جميع البلاد التونسية والقضاء على الدولة الحفصية وإخضاع تونس للسيادة العثمانية. وهكذا حققت الدولة العثمانية انتصارا باهرا على القوى المسيحية واطمأنت الجزائر على خطوط مواصلاتها معها[1].

2. الحملة العثمانية لتحرير طرابلس (1551م):

جهز العثمانيون أسطولاً قوياً من 120 سفينة بقيادة سنان باشا القائد العام للحملة ، ودرغوث باشا قائد بحري مخضرم وخبير بجغرافية المنطقة [2]، شارك في الحملة 10 آلاف جندي من الانكشارية والمتطوعين" ، حاصر الأسطول العثماني المدينة من البحر وقطع الإمدادات ومنعها من الوصول من صقلية وإسبانيا، استخدمت القوات العثمانية مدافع ثقيلة لقصف الأسوار والتحصينات وشنت هجمات متتالية عليها حيث أحدثت ثغرات فيها وتدمير أجزاء من القلاع"[3]، قاوم الإسبان بشدة لكنهم كانوا في وضع ميؤوس منه، انتهت الحملة بخضوع الاسبان للمفاوضات التي تضمنت خروج نهائي للإسبان بأسلحتهم الشخصية مقابل ضمان سلامتهم في 15 أغسطس 1551م (جرت المفاوضات بين سنان باشا والقائد الإسباني سفاستيان دي مونتيجرو في

[1] – **المرجع نفسه**، ص 22.

[2] - أحمد الشماخي، **مصدر سابق** ، ص 95.

[3] - ابن أبي دينار، **مصدر سابق**، ص 152.

أغسطس 1551م، وتمثلت في سلسلة من اللقاءات والمراسلات التي انتهت باستسلام الحامية الإسبانية وتسليم مدينة طرابلس للعثمانيين).

خلاصة:

إن إلحاق تونس وطرابلس بالدولة العثمانية مثل مرحلة تاريخية معقدة، جاءت نتيجة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية. ساعد هذا الإلحاق في حماية المنطقة من الخطر الإسباني، ووفر لها الاستقرار والأمن لأكثر من ثلاثة قرون.

المحور الثالث: تطور انظمة الحكم في المغرب الاقصى، وتونس، وطرابلس.

المحاضرة الخامسة:

تطور نظام الحكم في المغرب الأقصى خلال فترة السعديين والعلويين

أولا: لمحة عن التطور السياسي للمغرب

1- أوضاع المغرب مطلع القرن السادس عشر

مع مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وجد المغرب الأقصى نفسه في مفترق تاريخي صعب، تتقاطع فيه الأزمات الداخلية مع التهديدات الخارجية. فقد شهدت البلاد تفككًا سياسيًا واضحًا إثر ضعف الدولة المرينية وانهيار الوطاسيين، ما أفرز وضعًا اتسم بالفرقة السياسية وظهور وحدات صغيرة خاضعة لزعامات قبلية ودينية متعددة، عاجزة عن تحقيق الأمن والاستقرار لشعبها. هذا التفكك الداخلي شجّع القوى الأوروبية الطامعة، خصوصًا البرتغاليين والإسبان، على تنفيذ حملات غزو واحتلال للمدن الساحلية المغربية، في محاولة للهيمنة الاقتصادية والسيطرة على مسارات التجارة وصد الإسلام[1].

ركز البرتغاليون غزوهم على المضيق والمحيط الأطلسي، بينما استهدف الإسبان سواحل البحر المتوسط. شهد العقدان الأولان من القرن السادس عشر

[1] – أحمد بن خالد الناصري، 4ج، **مصدر سابق**، ص 118.

تصاعدًا ملحوظًا لهذه الحملات، إذ تمكنت القوى الأوروبية من احتلال معظم المدن الساحلية، مهددة المدن الداخلية الكبرى مثل مراكش، التي نجحت في صد حملة برتغالية سنة 1515، مؤجلة بذلك الخطر الخارجي عن قلب المغرب لفترة وجيزة[1].

اقتصاديًا، لم يكن التمزق السياسي والاضطرابات الأمنية بلا تأثير، فقد أضعفت حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتضررت قوافل التجار التي كانت تسلك الطرق البرية، بينما تأثرت التجارة البحرية مع أوروبا وبلاد السودان. كما شهدت الفلاحة تراجعًا كبيرًا، إذ هجر الفلاحون أراضيهم بحثًا عن مناطق آمنة، ولو كانت جبلية، ما أضعف الإنتاج الغذائي الأساسي للسكان. أما الصناعة، فقد تضررت نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وانتشار العنف وعدم الاستقرار، خصوصًا في المدن التي كانت مراكز للحرفيين وورشهم[2].

اجتماعيًا، أسفر هذا الوضع عن حالة من الفقر والاضطراب في حياة السكان، سواء في المدن أو القرى، وهو ما وثّقه الزائر الوزّان في وصفه لحالة المجتمعات المغربية آنذاك. وبرزت حركة هجرة قسرية واسعة من المناطق المعرضة للغزو إلى المناطق الأكثر أمنًا، مما أسهم في تغيّر التركيبة السكانية المحلية[3].

ثقافيًا، تأثرت مراكز العلم بالاضطرابات، وخصوصًا مدينة مراكش التي فقدت الكثير من إشعاعها العلمي بسبب الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية. على

[1] -Henri Terrass, Histoire du Maroc., Ed. Atlantides, 1952.T2.p112-114.

[2] – أحمد بن خالد الناصري، 4ج، **مصدر سابق**، ص 125.

[3] - الحسن الوزان، **مصدر سابق**، ص 360 وما بعدها.

النقيض، حافظت فاس على مكانتها كقطب علمي، مستقطبة للعلماء والطلبة من مختلف أنحاء المغرب، وازدهرت أيضًا مدينة تطوان بفضل الجهود التي بذلها المهاجرون الأندلسيون لإعادة بناء المدينة واستقطاب العلماء والطلاب[1].

2- وصول الدولة السعدية للحكم (1549-1621)

في خضم هذا الاضطراب السياسي والاجتماعي، برزت الأسرة السعدية كقوة سياسية ودينية جديدة في المغرب الأقصى، لتصبح محور التغيير وإعادة الاستقرار. تُنسب الأسرة السعدية على الأرجح إلى بني سعد بن بكر بن هوازن، وقيل إنهم أشراف من نسل محمد النفس الزكية[2]. انتقل أجدادهم من ينبع بالحجاز إلى درعة جنوب المغرب، واستقروا في قرية "تاكمادارت" خلال القرن السادس الهجري، حيث اكتسبوا احترام السكان المحليين وسمعة الطهارة والورع.

ظل السعديون، حتى مطلع القرن السادس عشر، يعيشون حياة دينية بسيطة، بعيدة عن الأضواء السياسية، لكن تصاعد وطأة الغزوات الأوروبية على الجنوب المغربي، وعدم قدرة الوطاسيين على حماية سكان المنطقة، دفع الأهالي للالتفاف حول السعديين لقيادة صفوف المقاومة ضد الغزاة. وقد توافقت مشاورات قبائل السوس وأعيانها مع رؤية القائم بأمر الله، أبو عبد الله محمد، الذي تولى قيادة

[1] - عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 35-36.

[2] - أحمد بن خالد الناصري،ج5، **مصدر سابق**، ص-ص 4-6.

الحركة السياسية والعسكرية للسعديين في سنة 915هـ/1509م، ومُبايعة القبائل له سنة 916هـ/1510م في مدينة بتيدسي[1].

لقب أبو عبد الله بـ"القائم بأمر الله"، وتقدّم كل قبيلة بعشرة مقاتلين، ليبلغ مجموع المقاتلين 500 رجل، شكّلوا النواة الأولى للجيش النظامي السعدي، بقيادة أخيه الأكبر أحمد الأعرج. وكان الهدف الرئيس من هذه البيعة هو الجهاد ضد البرتغاليين وأعوانهم، دفاعًا عن الأرض والدين.

بعد وفاة القائم بأمر الله سنة 1517م، انتقلت السلطة إلى ابنه أحمد الأعرج، بينما تولّى محمد الشيخ إدارة الشؤون في السوس. كافح الاثنان الاحتلال البرتغالي وزحف الوطاسيين، إلا أن النزاعات الداخلية لم تخلُ من صراعات، فدخل محمد الشيخ في صراع مع أخيه أحمد الأعرج وتمكن من دخول فاس سنة 1549م، ثم طرد الوطاسيين بالكامل من المدينة سنة 1554، ليصبح المؤسس الفعلي للدولة السعدية.

واجه محمد الشيخ في حكمه طموحات الدولة العثمانية التي حاولت إخضاع المغرب النفوذ العثماني، لكنه رفض الخضوع لهم، ما دفع أتراك الجزائر للتآمر عليه، فأرسلوا مجموعات مسلحة اغتالته سنة 1557م. خلفه ابنه عبد الله الملقب بالغالب بالله (1557–1574م)، إلا أن نزاعات الإخوة على السلطة استمرت، فرّ

[1] – محمد الصّغير الإفراني،**مصدر سابق**، ص 6.

بعضهم إلى الأتراك، بينما بلغ عبد الملك وأحمد القسطنطينية طالبين دعم السلطان العثماني لبسط سيطرتهم[1].

وفي هذا المناخ من الصراعات، تمكن عبد الملك وأخوه أحمد من هزيمة القوات التابعة للمتوكل الإسباني سنة 1576، ليحققوا بذلك بداية مرحلة الدولة السعدية القوية، التي تميزت بالتنظيم العسكري المحكم، ونظام جبائي مركز، وتحقيق الاستقرار الداخلي تدريجيًا. وقد استثمر المنصور – أحد أبرز سلاطين السعديين – انتصاراته في تعزيز التجارة، وتنمية الصناعة، وضم القبائل إلى نفوذ المخزن، ومواصلة الحملات العسكرية ضد الأعداء الأوروبيين، بالإضافة إلى إرسال حملات إلى السودان، إذ طمح إلى التوسع في أراضي الذهب والموارد الطبيعية، رغم أن هذه الحملات انتهت بزعزعة استقرار المنطقة[2].

ومع وفاة أحمد المنصور سنة 1603م، دخل المغرب مرحلة من التفكك والانقسامات بين أبناء المنصور وأحفاده، إذ انقسمت البلاد إلى مملكتين: شمالية عاصمتها فاس تحت حكم محمد الشيخ وبنيه، وجنوبية عاصمتها مراكش تحت حكم زيدان وبنيه، ما أضعف الدولة السعدية وجعلها عرضة للغزوات الخارجية، مثل احتلال الإسبان لميناء العرائش سنة 1610، وميناء المعمورة سنة 1614. وفي الوقت نفسه، عادت القوى الدينية والقبلية للنشاط، لتنشئ إمارات متفرقة على

[1] – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] – أحمد بن خالد الناصري،ج5، **مصدر سابق**، ص–ص 121–126..

حساب سلطة السعديين التي انهارت أمامها نهائيا سنة 1659، مما مهد الطريق لقيام الدولة العلوية[1].

3- وصول الدولة العلوية للحكم وبناء المغرب الموحد

مع انحدار الدولة السعدية وامتداد الفوضى والانقسامات بعد وفاة أحمد المنصور، نشأت الحاجة الماسة لقيادة جديدة قادرة على توحيد المغرب وإعادة الاستقرار. في هذا السياق، ظهر الأشراف العلويون في الجنوب المغربي، ليكونوا الحصن الأخير في وجه الفوضى الداخلية والتهديدات الخارجية. كان المولى رشيد أول سلاطين الأسرة العلوية، وتولى السلطة عام 1664م، مستفيدًا من شجاعته ودهائه وقسوته العسكرية في إخضاع مختلف عواصم المغرب الأربع: فاس، وتافيلالت، وتارودانت، ومراكش.

نجح المولى رشيد في بناء الأسس المتينة لدولة قوية، ووضع الأسس الإدارية والعسكرية التي حافظت على وحدة المغرب رغم ظروف الانقسام السابقة. وبصورة مفاجئة، لقي حتفه في ثاني أيام عيد الأضحى سنة 1672م، ما مهد الطريق لابنه الأصغر المولى إسماعيل لتولي الحكم. استولى المولى إسماعيل على فاس وحظي باعتراف العلماء والأشراف بشرعيته، لكنه واجه تحديات كبيرة من إخوته وأبناء عمه الذين استقلوا ببعض الأقاليم وتلقوا دعمًا من العثمانيين في الجزائر[2].

[1] – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 42.

اضطر المولى إسماعيل لمهادنتهم مؤقتًا، معترفًا ببعضهم حكامًا على مراكش وآسوس، لكنه بدأ تدريجيًا بحملات عسكرية منظمة للتخلص من كل الثورات والمعارضة، بما في ذلك ثورات الريف وتازة وفاس والخضر غيلان بتطوان. بعد تثبيت سيطرته، شن عدة حملات على مناطق الأطلس والصحراء لفرض سلطته، وحرر مدن المغرب من الاحتلال البريطاني والإسباني، مثل طنجة، أصيلة، العرائش، والمهدية.

تميزت أيام حكم المولى إسماعيل بالقوة والسيطرة، مع إدارة مركزية صارمة للجيش والقبائل، ونظام جبائي محكم، ومراقبة دقيقة للأنشطة الاقتصادية والتجارية. ومع وفاته، دخل المغرب مرحلة من الحروب الداخلية ونزاعات السلطة امتدت من 1727 إلى 1757، حكم خلالها ستة سلاطين متتابعين، قبل أن يصل المولى محمد بن عبد الله إلى الحكم سنة 1757. وقد عرفت فترة حكمه (1757–1792) أوج الاستقرار والازدهار التجاري، حيث أعاد بناء الدولة وتعزيز نفوذها الداخلي والخارجي.

مع نهاية حكم المولى محمد بن عبد الله سنة 1794، بدأ يظهر ضعف الدولة مجددًا، وسط تطورات دولية متسارعة مع الثورة الفرنسية وصعود الصراعات الأوروبية، ما دفع المولى سليمان (1795–1822) إلى سياسة العزلة لتجنب أطماع القوى الأوروبية، إلا أن هذه العزلة أثرت سلبًا على الاقتصاد، ولم تمنع القوى الأوروبية من استغلال نقاط ضعف المغرب[1].

[1] – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 43.

وفي عام 1824، وصل المولى عبد الرحمن إلى الحكم، وفي عهده وقع احتلال الجزائر، وتعرض المغرب للتهديد الفرنسي في معركة إسلي سنة 1844، ما أجبره على تبني موقف محايد تجاه مقاومة الأمير عبد القادر، ودخول سلسلة معاهدات مع فرنسا وبريطانيا وإسبانيا. وفي ظل هذه الظروف، حاول الحسن الأول (1873–1894) إصلاح البلاد، وإعادة الهيبة للدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي ومواجهة الأطماع الأوروبية، وهي مهمة شاقة لم ينجح خليفته عبد العزيز في إكمالها، ما مهد الطريق للاحتلال الفرنسي والإسباني للمغرب سنة 1912 .[1]

ثانيا: تطورنظام الحكم في في المغرب الأقصى خلال فترة الدولة السعدية (1554م–1659م):

شكلت الدولة السعدية (1554م–1659م) مرحلة حاسمة في بناء نظام الحكم المركزي بالمغرب الأقصى، حيث استطاعت توحيد البلاد بعد فترة من التشتت ومواجهة التحديات الخارجية، خاصة التوسع البرتغالي. اعتمد السعديون على شرعية النسب الشريف والجهاد لتأسيس حكمهم[2].

1. الأسس التي بني عليها الحكم:

أ. **شرعية النسب الشريف:** الانتساب إلى آل البيت حيث ادعى السعديون الانتساب إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم عبر الحسن المثنى بن

[1] - عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 43.

[2]– أحمد بن خالد النّاصري ، **مصدر سابق**، ص 23.

الحسن السبط. والدعوة الدينية فقد قدموا أنفسهم كمدافعين عن الإسلام ومحاربين للبرتغاليين الكفار[1].

ب. نظام البيعة: والتي كانت تتم على شكلين هما:

-**بيعة العلماء والأشراف:** "بايع علماء وأشراف سوس محمد الشيخ السعدي في 1554م[2].

-**بيعة عامة الشعب:** "أقيمت مراسيم البيعة في المساجد الكبرى بمراكش وفاس".

2. الهيكل الإداري: كان مركزيا وتكون من:

أ. **السلطان:** أعلى سلطة في الدولة يجمع بين السلطات الدينية والعسكرية والمدنية. ويحاط بالسلطان حاشية من الحجاب والكتاب والخدم[3].

ب. الصدر الأعظم: وهو رئيس الجهاز الإداري ويساعد السلطان في إدارة شؤون الدولة ويشرف على الوزراء. ذو صلاحيات واسعة فهو يتولى تنسيق العمل بين مختلف الدواوين والإدارات.

ت. الدواوين الرئيسية:

-ديوان الجيش: يتولى شؤون الجيش والتسليح والتجنيد.

-ديوان المالية: يشرف على جباية الضرائب وإدارة أموال الدولة.

-ديوان الرسائل: يتولى المراسلات الدبلوماسية والظهائر السلطانية.

---

[1] - محمد الصغير اليفرني، **مصدر سابق**، ص 56.

[2] - أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى**. ط2. دار المعرفة، الرباط، 1991، ص145.

[3] - العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، المطبعة الملكية، الرباط، 1993، ص 45.

3. التنظيم الإقليمي والإداري

أ. نظام الولايات:

-**الولايات الكبرى:** قسم المغرب إلى ولايات كبرى: فاس، مراكش، سوس، تادلا[1].

-**العمال والولاة:** يعين السلطان عمالاً على الولايات من أفراد الأسرة أو المقربين.

ب.نظام القبائل:

-**القبائل المخزنية:** تقدم الدعم العسكري وتستفيد من الحماية السلطانية.

-**القبائل غير المخزنية:** تخضع لسيطرة المخزن عبر دفع الضرائب والالتزام بالأمن.

4. النظام العسكري:

أ. التنظيم العسكري:

-**الجيش النظامي:** اعتمد على العنصر التركي والأندلسي والعبيد.

-**جيش القبائل:** "تستدعي القبائل عند الحاجة للحروب الكبرى.

ب.التحصينات الدفاعية:

-**بناء القصبات:** أقاموا القصبات والحصون على الحدود والسواحل.

-**أسطول بحري:** أنشأوا أسطولاً بحرياً لمحاربة البرتغاليين.

5. النظام المالي والاقتصادي:

[1] - علي ابن أبي زرع الفاسي، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور، الرباط، 1972، ص 178.

أ. موارد الدولة:

- **الشرعية:** الزكاة والعشور والجزية[1].

-**الضرائب العرفية:** المكوس والرسوم الجمركية.

-**تجارة السكر:** استفادوا من تجارة السكر في سوس وعبدة.

ب.إدارة المالية:

-**بيت المال:** خزينة الدولة المركزية في مراكش.

-**العمال والجباة:** موظفون مختصون بجباية الضرائب في الأقاليم[2].

6.النظام القضائي:

أ. القضاء الشرعي:

-**تعيين القضاة:** يعين السلطان قضاة المدن الكبرى.

-**المذهب المعتمد:** يعتمد القضاء على المذهب المالكي بشكل رسمي.

ب.القضاء العرفي:

-**أعراف القبائل:** تحتفظ القبائل بأنظمتها القضائية العرفية.

-**تدخل السلطان:** يتدخل السلطان لحل النزاعات الكبرى بين القبائل .

ثانيا: تطور نظام الحكم في المغرب الأقصى خلال فترة الدولة العلوية منذ 1666م

[1] - أحمد الونشريسي أبو العباس، **المعيار المعرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، وزارة الأوقاف، الرباط، 1981، ص 123.

[2] - علي ابن أبي زرع الفاسي ، **مصدر سابق**، ص 178.

تمثل الدولة العلوية مرحلة مهمّة في تطور النظام السياسي المغربي، حيث أسست لنظام حكم مركزي مستقر جمع بين الأصالة الإسلامية والخصوصية المغربية. اعتمد العلويون على شرعية النسب الشريف والبيعة لتأسيس حكمهم.

1. أسس الحكم:

أ. شرعية النسب الشريف:

-**الانتساب إلى آل البيت:** ينسب العلويون أنفسهم إلى الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عبر محمد النفس الزكية[1].

-**الإمامة:** يعتبر السلطان إماماً واجب الطاعة بحكم نسبه الشريف وقيامه بأمر المسلمين[2].

ب.نظام البيعة:

-**بيعة العلماء والأشراف:** يبايع كبار العلماء والأشراف والقادة السلطان في حفل رسمي .

-بيعة عامة الشعب: "تتم البيعة العامة في المساجد والساحات العامة.

2. الهيكل الإداري للحكم:

أ. السلطان: يجمع السلطان بين السلطات الدينية والعسكرية والمدنية ويصدر الظهائر السلطانية التي لها قوة القانون.

---

[1] - محمد القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني** ، تحقيق: أحمد التوفيق ، ج1، دار المغرب، الرباط، 1977، ص 34.

[2] - عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل الشريف** ، تحقيق: عبد الهادي التازي ، مطبعة إديال، الدار البيضاء،المغرب، 1993 ، ص 89.

ب.الصدر الأعظم (رئيس الحكومة): يساعد السلطان في إدارة شؤون الدولة ويشرف على الوزراء، ويتولى تنسيق العمل بين الدواوين المختلفة.

ت.الدواوين الرئيسية:

-ديوان الجيش: يتولى شؤون الجيش والتسليح والتجنيد[1].

-ديوان المالية: يشرف على جباية الضرائب وإدارة أموال الدولة.

-ديوان الخارجية: يتولى العلاقات مع الدول الأجنبية.

3.التنظيم الإقليمي:

أ. الولايات والاقاليم:

-العمالات: يقسم المغرب إلى عمالات على رأس كل منها عامل يعينه السلطان.

-القيادات : تقسيمات إدارية أصغر يرأسها قائد يمثل السلطة المركزية[2].

ب.نظام المخزن: المخزن هو الجهاز الإداري الذي ينفذ أوامر السلطان [3]، ويتولى جباية الضرائب والحفاظ على الأمن.

4.النظام العسكري:

أ. **جيش البخاري:** أنشأ المولى إسماعيل جيشاً من عبيد البخاري [4]، مهمته حماية العرش ونشر الأمن في جميع أنحاء البلاد.

ب. **الجيش النظامي:** يتكون من فرق مشاة وفرسان ومدفعية.

---

[1] - أبو سالم العياشي الزعري، **الرحلة العياشية**، تحقيق: سعيد الفاضلي، ج2، دار المغرب، الرباط، 1977، ص 89.

[2] - أحمد المنصور، **مرجع سابق**، ص 178.

[3] - المختار السوسي، **مرجع سابق**، ص145.

[4] - أبو سالم العياشي الزعري، **مرجع سابق**، ص89.

ت. **القبائل المساعدة:** تقدم القبائل جنوداً عند الحاجة للحروب الكبرى[1].

5. النظام المالي:

أ. موارد الدولة:

-**الضرائب الشرعية:** الزكاة والعشور والجزية.

-**الضرائب العرفية:** "المكوس والرسوم الجمركية[2].

ب. إدارة المالية:

-**بيت المال:** خزينة الدولة المركزية التي تديرها ديوان المالية.

-**المصروفات:** توزع على الجيش والإدارة وأعمال البر[3].

6. النظام القضائي:

أ. القضاء الشرعي:

-**تعيين القضاة:** يعين السلطان قضاة المدن الكبرى.

-**المذهب:** يعتمد القضاء على المذهب المالكي بشكل رسمي[4].

ب. ظهائر العدل:

-**التشريع السلطاني:** يصدر السلطان ظهائر تنظيمية للقضاء.

-**الرقابة:** يشرف السلطان على عمل القضاة عبر المفتي والحجاب[5].

---

[1] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص67 .

[2] - محمد الداوودي، **مرجع سابق**، ص 167.

[3] - عبد الكبير الكتاني، **مرجع سابق**، ص189.

[4] - محمد الزرقاني، **مرجع سابق**، ص156.

[5] - محمد ابن ناصر، **مرجع سابق**، ص178.

خلاصة:

قامت الدولة السعدية بتأسيس لنظام حكم مركزي قوي جمع بين التقاليد المغربية والتأثيرات الخارجية، مع الحفاظ على التوازن بين سلطة المركز والاستقلال الذاتي للأقاليم. وقد شكل هذا النظام أساساً للدولة العلوية اللاحقة.

كما أسست الدولة العلوية لنظام حكم متكامل جمع بين الأصالة الإسلامية والخصوصية المغربية، مع الحفاظ على التوازن بين سلطة المركز والاستقلال الذاتي للأقاليم. وقد استمر هذا النظام يتطور ويتكيف مع المتغيرات عبر القرون.

المحاضرة السادسة:

تطور نظام الحكم في تونس

شهدت تونس بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر تحولات جذرية في نظام الحكم، من السيطرة العثمانية المباشرة إلى تأسيس دولة مستقلة ذاتيًا تحت الحكم الحسيني، مع إصلاحات عميقة طالت هياكل الدولة ومؤسساتها.

أولاً: الحكم العثماني المباشر (1574م–1591م)

بعد تمكن الأسطول العثماني من دخول تونس عمد العلج علي وسنان باشا إلى تنظيم إدارة البلاد فجعها تابعة إلى سلطة بيلرباي الجزائر رمضان(1554_1577) وعين عليها خلفاء لإدارتها، ثم قرر السلطان العثماني إعادة تنظيم مناطق الدولة في المغرب العربي، وعليه تم تحويل تونس والجزائر وطرابلس إلى ثلاث نيابات تابعة لاسطنبول ويديرها باشوات يعينهم السلطان.

وقد تميزت بداية الحكم العثماني لتونس بالهدوء والاستقرار، حيث نظمت فيها البلاد بناء على النظم الحفصية، وفرضت الضرائب على كافة المناطق واحتكرت السلطة من طرف الأتراك، حيث عين من طرف السلطة باشا يستعين بالحامية الانكشارية لفرض الأمن والقيام بالجهاد البحري، وبمجلس الديوان الذي يقدم له المشورة، وكان يفرض سلطته بقوة ويحرص على جمع الضريبة التي تعد المورد الرئيسي للإيالة، وكان هذا السلوك يثيرا الكثير من السكان، وخاصة القبائل التي لم ترضى بهذه السلطة الجديدة[1].

[1] _ عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 44.

ومن جهة أخرى كان نفوذ العسكر التركي يزداد يوما بعد يوم وينافس سلطة الباشا، وقد اغتنم رجال الانكشارية الأزمة السياسية والمالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية وتذمر السكان من سلوك السلطة؛ وعمدوا للاستيلاء على السلطة وتشكيل ديوان بديل. وأختار أعضاء الديوان حاكما للبلاد لقبوه بالداي، واضطرت الأستانة للموافقة على ذلك سنة 1591م.

ثانيًا: عهد الدايات (1591-1631)

اتضح بعد حكم إبراهيم رودسلي أن نظام القادة العسكريين الديمقراطي من الصعب تطبيقه، فاغتصب عثمان باي السلطة وفتح منذ سنة 1598م عهدا جديدا لسيطرة الدايات بقوة واستمر إلى حوالي منتصف القرن السابع عشر، وقد لقي الحكم الفردي لهؤلاد الدايات نجاحا يرجع إلى تمتعهم بقوة الشخصية، إذ كان أغلبهم من قيادات الجيش مثل عثمان داي(1598_1610)، وسياسيون مثل يوسف داي(1610_1637)، ومن جنود البحرية مثل مراد أسطا(1637_1640)، وأحمد خوجة(1640_1647)[1].

وقد حكم الدايات البلاد بقوة وأشاعوا الأمن، وقسموا البلاد إلى بايلكات على رأسها باي فرض سلطته المباشرة على القبائل، وفرضوا الضرائب وقربوا إليهم أعيان المدن نكاية في زعماء القبائل التقليديين الذين أيدوا من قبل الحفصيين. وقد ازدهرت في عهدهم القرصنة البحرية وعقدوا عدة معاهدات مع القوى الدولية وخاصة فرنسا وبعض المدن الايطالية، كما اهتموا بتطوير وتوسيع التجارة،

[1] -عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 45.

وأسهم الأندلسيون بشكل كبير في ذلك، وعرفت الكثير من الحواضر مظاهر الرخاء الاقتصادي والازدهار الثقافي[1].

وخلاصة القول فقد كانت لبداية حكم الأتراك آثار عميقة على الوضع الجديد لتونس، وقد انتظمت الأحوال واستقرت بادئ الأمر بسياسة الشدة التي فرضها الحكام، لكن ما لبث الوضع أن تغير بحيث ضعفت سلطة الدايات وطمع في سلطتهم بايات الأقاليم.

ثالثًا: عهد البايات المراديين (1631-1702)

خلال حكم الدايات لتونس قسموها إلى بايلكات وعلى رأس كل بايلك باي، ومنحوهم سلطات واسعة في الأقاليم التي يديرونها حتى أصبح الباي يورث منصبه لذريته، وقد تمكن مراد باي من أن يشيد لنفسه نفوذا واسعا و أن يورث منصبه لأبنائه، الذين حكموا البلاد إلى غاية سنة 1702.

وقد كان مراد كورسو مملوكا من كورسيكا، وعندما تولى منصب الباي خطط للوصول إلى سلطة الداي معتمدا على مغامراته ودعم القبائل والأعيان له، فاخضع إلى نفوذه الكثير من المناطق الداخلية إلى غاية سنة 1631، وخلفه ابنه حمودة باشا الذي اشتهر بإعادة تنظيم البايلك وتطوير الجيش الذي أصبح مركبا من الأهالي الزواوة(القبائل) ومن الصبايحية(قبائل المخزن)، وأصبح بذلك منافسا للداي في تونس، خاصة بعدما نقل مقر حكمه للعاصمة تونس وأصبح يمارس السلطة الفعلية على البلاد[2].

---

[1] _ عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص46.

[2] **نفسه**.

واستطاع مراد الثاني أن يصل إلى الحكم الفعلي للبلاد(1666_1675)، وقد أعلن صبغته التركية لكي يكسب موقف السلطاني العثماني، وتقرب كذلك من الأعيان لإعانته في الوصول للحكم، وحقق الكثير من المنجزات في فترة حكمه التي تميزت بالاستقرار. ولكن لم يلبث كثيرا حتى انتشر النزاع بين أفراد الأسرة بسبب الصراع على السلطة، ولم يستقر الوضع إلا بعد وصول محمد بكر إلى السلطة سنة 1681، ثم عمت الفوضى بعد تدخل أتراك الجزائر لإعادة تنصيب الحزب التركي في تونس(نوفمبر 1694_جويلية 1695)، وبعد ثورة عارمة آلت السلطة لمراد الثالث(1699_1702) الذي اتبع سياسة دموية، وحكم البلاد بقوة من حديد إلى أن تمكن أحد قادة الجيش ويدعى إبراهيم الشريف من اغتياله وفرض نفسه حاكما على البلاد، ومع نهاية عهد الأسرة المرادية دخلت تونس مرحلة من الضعف والاضطراب وتدخلت إيالة الجزائر في صائفة 1705 لاستتباب الأمن وفرض نفوذها.

ويبدو أن حكم الأسرة المرادية مثَّل مرحلة متميزة في تاريخ تونس، فبالرغم من طابعها التركي فقد تقربت من العنصر المحلي للوصول إلى السلطة واهتمت بالخصوصية التونسية في السياسة والإدارة[1].

رابعًا: عهد الأسرة الحسينية (1705م-1881م)

خلال اضطرابات سنة 1705 تدخل أعيان مدينة تونس وعينوا حسين بن علي[2] دايا على تونس، وذلك بحكم ما كان يتمتع به من خبرة إدارية وحكمة

[1] عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] - هو مؤسس الدولة الحسينية في تونس، التي حكمت من 1705 إلى 1957، حكم من 1705 إلى 1735، وتميز عهده بالاستقرار والإصلاحات العميقة، انتصر في معركة الفرجار (1705) على إبراهيم الشريف، آخر باي مرادي،

سياسية، وكان من أصل أرناؤوطي وقيل كرغلي، واستطاع أن يحقق الأمن والاستقرار في البلاد لعقدين من الزمن، وأعاد تنظيمها بالاعتماد على العناصر التي جاءت به إلى الحكم، وتمكن من توريث السلطة لأسرته بشكل جعلهم يسمون الأسرة الجديدة باسمه أي الأسرة الحسينية التي حكمت البلاد إلى غاية سنة 1957.

وقد عرفت تونس خلال الفترة (1728_1756) اضطرابا سياسيا، وذلك بسبب قيام الحسين بن علي بنزع ولاية العهد من علي باشا ابن أخيه وتعويضه بأحد أبنائه، ولجأ علي باشا إلى الجزائر واستعان بها في وصوله للحكم، وتميزت مرحلة حكمه بسلوكياته الدموية وشدته في جمع الضرائب واحتكار التجارة. ومن أجل الحد من تجاوزاته سارت حملة جزائرية لتأديبه سنة 1746، ثم بعد عشرة سنوات شنت حملة ثانية استطاعت أن تزيحه عن السلطة وتنصيب ابني الباي الحسين السابق محمد وعلي، ومن ثم بدأ تدخل حكام الجزائر في شؤون تونس مما أثار فيما بعد حفيظة التونسيين[1].

ويعتبر حمودة باشا(1782_1814) من أشهر بايات تونس، حيث اعتمد على شخصيته القوية والعناصر المحلية في إعادة الاستقرار لتونس، فعمل على تقوية الجيش واهتم بالتجارة، وتمكن من مواجهة أطماع الدول الأوربية خلال بداية القرن التاسع عشر، حيث كانت تلك الفترة مضطربة من الناحية السياسية

ومؤيدي العثمانيين، حصل على فرمان من السلطان العثماني أحمد الثالث بالحكم، مع الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي. أسس النظام الملكي الوراثي، وعزز الجيش النظامي (الإنكشارية) والبحري، وحصن المدن الساحلية ضد الهجمات الأوروبية، توفي عام 1740 أثناء الصراع بينه وبين ابن أخيه علي باشا ، ينظر محمد الصغير بن يوسف، **مرجع سابق**، ص 142-148.

[1] عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 47.

والاقتصادية، وهو ما أدى بالدولة إلى الانفتاح على التجارة الأوربية واقتراض الأموال وهو الشيء الذي أدى إلى رهن مصيرها، وازداد التنافس حدة بين انجلترا وفرنسا في السيطرة على تونس، خاصة بعد احتلال الجزائر.

وأمام ذلك اهتم أحمد باي(1837_1855) بالإصلاحات الحديثة مثلما فعل محمد علي في مصر، فأنشأ مدارس حربية وأخرى مدنية، واقتنى السفن والمعدات الحربية، واستقدم المستشارين العسكريين الفرنسيين والانجليز لتدريب الجيش، وقد انفق الباي أموالا ضخمة مقابل أسلحة فاسدة واستأمن المستشارين الأجانب الذين تجسسوا على البلاد ودفعوا بها إلى اقتراض المال. وقد أدت سياسة اقتراض المال المشبوهة في عهد الوزير خزندار(1837_1873) إلى أزمة مالية حادة أثارت الاضطراب في البلاد، وأدت سياسة الضرائب إلى ثورة السكان(ثورة بن غداهم 1864)، ودفع انجلترا وفرنسا إلى فرض الإصلاحات التي يريانها مناسبة والرقابة المالية على خزينة الدولة سنة 1869[1].

وفي عهد الباي محمد الصادق(1859_1882) ظهرت جهود الإصلاح الحقيقي والتي نهض بها الوزير خير الدين باشا(1873_1877)، وشملت أساسا إصلاحات دستورية وتعليمية واقتصادية، لكن جهوده واجهتها صعوبات جمة واعترض عليها أصحاب النفوذ وفشل في تجسيدها واقعيا. وهكذا أنهكت تونس بسياسة الرقابة المالية وهيمنت الرأسماليين الأجانب على ثروات البلاد وتهديدات القوى الأوربية الطامعة في ضم تونس لنفوذها، وتقرر في مؤتمر برلين سنة

[1] عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 48.

1878 منح تونس لفرنسا التي اعتمدت على هذا الضوء الأخضر لتنفيذ حملتها على تونس سنة 1881[1].

أهم الإصلاحات الإدارية ما بين (1830م-1881م)

شهد عهد أحمد باي (1837م-1855م) ومحمد الصادق باي (1859م-1882م) إصلاحات كبرى اهمها:

أ -إنشاء المجلس الأكبر (1840م) كهيئة استشارية.

ب -صدور عهد الأمان (1857م) الذي يعد أول دستور في العالم العربي الإسلامي.

ت -دستور 1861م الذي أنشأ نظامًا شبه برلماني.

يذكر محمد بيرم الخامس: "أنشأ أحمد باي ديوانًا للقضاء وآخر للجيش، وفصل بين السلطات لأول مرة في تاريخ تونس الحديث"

وخلاصة القول فقد حاول بايات الأسرة الحسينية بناء الدولة التونسية بأسس حديثة اعتمادا على العناصر الوطنية، وهو ما أعطى تونس ميولا قوميا مبكرا، وقد حاول بعض البايات في ظل استقرار الوضع السياسي الأخذ بأسباب التقدم وعصرنة البلاد، لكن حالت دون ذلك الظروف الداخلية والخارجية القاهرة، بالإضافة إلى طبيعة الحكم التي كانت تنخر جسم الدولة وتؤول بها للوقوع تحت الهيمنة الاستعمارية.

[1] - **المرجع نفسه**، ص 49.

خامسًا: الهيكل الإداري لنظام الحكم

1. الإدارة المركزية:

أ –**الباي:** رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش.

ب –**الوزير الأكبر:** رئيس الحكومة والإدارة.

ت –**ديوان الوزراء:** يتكون من وزراء المالية والحربية والبحرية[1]

2. الإدارة المحلية:

أ –**القياد:** حكام المناطق (34 قيادة).

ب –**الشيوخ:** مسؤولو القرى والمدن.

ت –**الوكالات:** دوائر مختصة بالضرائب والأمن.

سادسًا: النظام القضائي:

تعددت الأنظمة القضائية بين:

1. **المحاكم الشرعية:** للأحوال الشخصية
2. **المحاكم العرفية:** للقضايا التجارية والجنائية[2]
3. **المحاكم القنصلية:** للأجانب

خلاصة:

لقد مر نظام الحكم في تونس بتحولات جذرية بحيث تحول من النظام العسكري العثماني إلى الملكية الوراثية المستقلة، مع تطور مؤسسي ملحوظ في

[1] - محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، ج2، المطبعة الا علامية، مصر، 1884، ص 134.

[2] - **المصدر نفسه**، ص– ص 134–136.

الهياكل الإدارية والقضائية، مما مهد الطريق للإصلاحات الدستورية في القرن التاسع عشر.

المحاضرة السابعة:

تطور نظام الحكم في طرابلس

شهدت طرابلس (ليبيا الحديثة) تطورات سياسية وحكمية مهمة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، مروراً بثلاث مراحل رئيسية: الحكم الإسباني، ثم العثماني المباشر، فحكم القرمانليين شبه المستقل، وأخيراً العودة إلى الحكم العثماني المباشر.

أولاً: الاحتلال الإسباني (1510م-1551م) :

احتل الإسبان طرابلس سنة 1510م بقيادة بيدرو نافارو [1]، و منح الإسبان الحكم لفرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا) سنة 1530م، وظل الإسبان والفرنسيسكان يتحكمون في طرابلس نحو عشرين عاماً[2].

ثانياً: الحكم العثماني المباشر (1551م-1711م)

[1] - هو قائد عسكري وإسباني ومهندس حربي من أصل نافاري، لعب دوراً محورياً في الاحتلال الإسباني لسواحل شمال إفريقيا بما فيها طرابلس في مطلع القرن السادس عشر. قاد الحملة الإسبانية التي استولت على طرابلس عام 1510، اشتهر نافارو بوحشيته في التعامل مع السكان المحليين، حصن المدينة بالقلاع والأبراج، بقيت آثار تحصيناته قائمة حتى العهد العثماني، ينظر الطاهر الزاوي، **أعلام ليبيا**. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1961، ص 112.

[2] - أحمد النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، تحقيق: الطاهر الزاوي، دار الفرجاني، 1966، ص 67.

1. **التنظيم الإداري:** ضمت طرابلس كإيالة عثمانية سنة 1551م بقيادة مراد آغا **و** حكمها باشوات يعينون من إسطنبول لمدة عام واحد ، **و** كان الباشا يعين من قبل الباب العالي ويساعده ديوان من الضباط.
2. تمرد الانكشارية ونظام الدايات: تمرد الانكشارية سنة 1594م وأنشأوا نظام الدايات، وقد أصبح الداي يحكم مدى الحياة بانتخاب من الديوان العسكري، وبالتالي صارت السلطة الفعلية للداي بينما أصبح الباشا رمزاً فقط[1].

ثالثاً: حكم الأسرة القرمانلية (1711م-1835م)

1. تأسيس الدولة:

استولى أحمد القرمانلي (1711م-1745م) على السلطة مؤسسا حكماً وراثياً تميز بالاستقلال الذاتي مع الاعتراف الاسمي بالسيادة العثمانية كما يذكر عبد الرحمن الجيلاني في "تاريخ ولاية طرابلس الغرب "أقام أحمد القرمانلي دولة مستقلة بحكم الأمر الواقع"[2].

2. الهيكل الإداري:

أ -**الباشا:** رئيس الدولة ورئيس الحكومة

ب -**الديوان:** مجلس استشاري من كبار الضباط والتجار

ت -**الوزراء:** وزير المالية، وزير البحرية، وزير الداخلية

[1] - خليل أغا المملوكي، **مذكراتي في طرابلس**، تحقيق: علي مصطفى المصراتي، دار الثقافة، 1972، ص 112.

[2] - عبد الرحمن الجيلاني، **تاريخ ولاية طرابلس الغرب**، المطبعة الرسمية، تونس 1898، ص 134.

ث -**الإدارة المحلية:** قائمقاميات يحكمها قائمقامون[1].

3. النظام الاقتصادي والعسكري: حيث اعتماد على الجباية والقرصنة الشرعية التي كانت مصدراً رئيسياً لدخل الدولة **و**تطوير الأسطول البحري والقوات البرية[2].

4. الأزمات والانهيار: فقد أدت الحروب والصراعات إلى إفلاس خزينة الدولة واشهرها:

أ -حرب مع الولايات المتحدة (1801م-1805م)

ب -الصراعات الداخلية والتمردات القبلية

ت -الأزمة المالية والتدخل الأوروبي[3].

رابعاً: العودة للحكم العثماني المباشر (1835م-1911م)

1. إلغاء الحكم القرمانلي : حيث أنهى العثمانيون حكم القرمانليين واحكموا السيطرة المباشرة سنة 1835م ثم عينوا والياً مباشراً ، بعد إعدام آخر الباشوات القرمانليين[4]. **الإصلاحات التنظيمية:** اهمها:

أ -تطبيق نظام التنظيمات العثمانية.

ب -تقسيم إداري جديد إلى سناجق وأقضية.

ت -إصلاح النظام القضائي والمالي.

---

[1] - حكام الأقاليم أو النواحي في النظام الإداري العثماني، وكانوا يمثلون السلطة المركزية في المناطق التابعة لهم، ويلعبون دوراً محورياً في إدارة شؤون الأقاليم. ينظر الطاهر الزاوي، **مرجع سابق**، ص 189.

[2] - يوسف باشا القرمانلي، **مذكرات يوسف باشا القرمانلي** ، ترجمة: محمد التليسي، دار المدار الإسلامي، 2001، ص 78.

[3] - عبد الله الغدامسي، **التحفة الغدامسية في تاريخ طرابلس الغرب**، تحقيق: محمد الميساوي، منشورات جامعة طرابلس، 1995، ص 156.

[4] - محمد فؤاد الشيباني، **ليبيا تحت الحكم العثماني**. دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 189.

ث -خامساً: النظام القضائي والتعليمي.

2. النظام القضائي

- المحاكم الشرعية: للأحوال الشخصية.
- المحاكم الناظمية: للأمور المدنية والجنائية.
- المحاكم القنصلية: للأجانب.

3. النظام التعليمي

- الكتاتيب القرآنية.
- المدارس العثمانية الرسمية.
- الزوايا والطرق الصوفية[1].

خلاصة:

مر نظام الحكم في طرابلس بتحولات كبيرة من الحكم الخارجي إلى شبه المستقل ثم العودة إلى الحكم المركزي، مع تطورات مهمة في الهياكل الإدارية والقضائية والتعليمية.

[1] - محمد فؤاد الشيباني، **مرجع سابق**، ص ص 190-196.

المحور الرابع: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية

المحاضرة الثامنة:

علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بالمشرق العربي.

شكلت العلاقات بين الأقطار المغاربية (تونس، الجزائر، طرابلس، المغرب الاقصى) والمشرق العربي (مصر، بلاد الشام، الحجاز) خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر نسيجاً معقداً من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية، تأثرت بصعود الدولة العثمانية وتحولات التوازنات الإقليمية.

أولاً: الإطار الجيوسياسي (1517م–1800م)

1. **التوسع العثماني وتداعياته:** بعد معركة مرج دابق (1516م) وضم مصر (1517م)، أصبحت غالبية دول المشرق والمغرب تحت النفوذ العثماني، وعقب الانتصار العثماني في معركة تونس (1574م) وسقوط الحفصيين بقيادة سنان باشا أرسل سلطان تونس أحمد أبو العباس وفداً إلى اسطانبول سنة 1574م لإعلان الطاعة مع الاحتفاظ بالاستقلال الداخلي [1]، أما المغرب الاقصى فقد كانت تبعية اسمية مستقلة فعلا عن الباب العالي رغم الضغوط العثمانية. أما الجزائر فبعد نداء الاستغاثة من طرف أعيانها، تدخل خير الدين

[1] - أحمد ابن أبي الضياف، **مصدر سابق**، ص 67.

بربروس وحرر أغلب السواحل الجزائرية من الاحتلال الاسباني، وظل العثمانيون يقدمون الحماية للجزائر ضد التحرشات الاسبانية[1].

2. التفاعلات السياسية والدبلوماسية

أ -**التحالفات والصراعات:**

-تحالف مغاربي-مشرقي ضد التهديدات الأوروبية (خاصة إسبانيا والبرتغال).

-صراعات على النفوذ خاصة بين الجزائر العثمانية والمغرب السعدي.

-تقديم مساعدات وارسال نداءات استغاثة مثل إرسال داي الجزائر سفارة إلى مصر سنة 1785 لطلب المساعدة ضد الإسبان[2].

ب -**الدبلوماسية الرسمية:** شكلت الدبلوماسية بين الأقطار المغاربية والمشرقية خلال الفترة العثمانية جسراً للتواصل والحوار، ساهمت في الحفاظ على تماسك العالم الإسلامي رغم التحديات، وقد تجلت في العديد من المجالات اهمها:

-**تبادل السفارات** (مثل: سفارة المغرب إلى مصر سنة 1785م التي قادها محمد بن عثمان المكناسي بهدف توطيد العلاقات مع علي بك الكبير [3]، وسفارة تونس إلى استانبول سنة 1846م التي قادها محمد باي لتجديد الولاء للسلطان[4]).

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007، ص 78.

[2] - عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، ج3، دار الكتب المصرية، 1998، ص 89.

[3] - محمد ابن عثمان المكناسي، **مرجع سابق**، ص 123.

[4] - أحمد ابن أبي الضياف، **مصدر سابق**، ص 134.

-**الوكلاء الدائمون:** ممثلون تجاريون في الموانئ الرئيسية.

-**تبادل الهدايا بين الحكام** (التحف، الأسلحة، الخيول)

- **المراسلات الرسمية باللغة العربية والعثمانية**[1].

ثانيا: الروابط الاقتصادية والتجارية:

1. طرق التجارة:

-طريق القوافل الصحراوية (طرابلس-مصر، تونس-ليبيا). حيث كانت القوافل التجارية بين تونس وطرابلس ومصر منتظمة رغم المخاطر.

الطريق البحري عبر المتوسط[2].

2. السلع المتداولة:

-من المغرب: الصوف، الجلود، الحبوب

-من المشرق: الأقمشة، البهارات، الكتب[3].

ثالثا: التواصل العلمي والثقافي

1. رحلات العلماء: إلى الأزهر والحجاز. حيث زار العديد من علماء فاس ومصر الأزهر للتدريس والدراسة[4].

2. التبادل الفكري:

- نقل المخطوطات والكتب.

---

[1] - **المصدر نفسه**، ص 67.

[2] - **المصدر نفسه**، ص 134.

[3] - أبو محمد التجاني، **رحلة التجاني**، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1981، ص 178.

[4] - أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص201.

– الإجازات العلمية بين الشيوخ، حيث أخذ العديد من علماء تونس عن علماء مصر والشام الإجازات العلمية[1].

رابعا: البعد الديني (الحج والأوقاف)

1. **رحلات الحج:** طريق الحج المغاربي عبر مصر، فقد اجتمعت قوافل الحجاج المغاربة في مصر قبل التوجه إلى الحجاز[2].
2. **الأوقاف المغاربية في المشرق:** فقد كانت هناك أوقاف للمغاربة في الأزهر والقدس[3].

خلاصة:

العلاقات المغاربية – المشارقية تميزت بتوازن بين التعاون والتنافس كما أنها تأثرت بالتحولات الإقليمية والدولية وتميزت بالاستمرارية رغم التحديات، ساهمت في صياغتها عدة عوامل أبرزها : العامل العثماني المشترك، التهديدات الأوروبية المشتركة، والروابط الثقافية والدينية، والمصالح الاقتصادية المتداخلة.

[1] - محمد مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 245.

[2] - محمد ابن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، تحقيق: علي المنتصر الكناني، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987، ص 189.

[3] - عبد الرحمن الجبرتي، **مرجع سابق**، ص 167.

المحاضرة التاسعة:

علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بإفريقيا.

ارتبطت الأقطار المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) بعلاقات تاريخية عميقة مع إفريقيا جنوب الصحراء، تجسدت في شبكات تجارية وثقافية ودينية، شكلت جسراً للتواصل بين شمال القارة وجنوبها.

أولاً: العلاقات الاقتصادية:

1. طرق التجارة العابرة للصحراء:

أ –طريق غدامس–كانو: ربط تونس وطرابلس بمنطقة هوسا.

ب –طريق سجلماسة–تمبكتو: ربط المغرب بإمبراطورية سنغاي.

ج_ طريق غات–أغاديز: ربط فزان بمنطقة إير [1].

2. السلع التجارية:

أ –من الجنوب: الذهب، العاج، الرقيق، ريش النعام

ب –من الشمال: الملح، الأسلحة، المنسوجات، الكتب [2].

[1] - أحمد بابا التنبكتي، **مرجع سابق**، ص 234.

[2] - أحمد التيجاني، **مصدر سابق**، ص 167.

ثانيا: العلاقات السياسية و العسكرية مع الإمبراطوريات الإفريقية:

أ –امبراطورية سنغاي (القرن 16م): تبادل سفراء مع المغرب.

ب –سلطنة بورنيو علاقات دبلوماسية مع فزان وطرابلس.

ج_ مملكة كانم: تحالفات مع المغرب الأقصى [1].

د_ حملات عسكرية مثل الحملة المغربية على سنغاي سنة 1591م، التي قادها جودار باشا بأمر من السلطان السعدي [2].

ثالثاً: الروابط الثقافية والدينية:

1. **انتشار الإسلام والمذهب المالكي:** في غرب أفريقيا كان من خلال العلماء والفقهاء، ومرّ عبر المغرب والجزائر. ملوك مالي، السنغال، النيجر، وبوركينا فاسو وغيرهم من الممالك الإفريقية اعتمدوا مذهب المالكية، واستقدموا فقهاء من المغرب .
2. **الطرق الصوفية:** مثل التيجانية والقادرية لعبت دورًا في الربط الثقافي والروحي بين المغرب والأقطار الأفريقية وتقيم نشاطًا في مراقبة الصلاة، تعليم القرآن، إقامة الملتقيات الدينية، والمناسبات الروحية التي تربط المغاربة مع

[1] - عبد الرحمن السعدي، **تاريخ السودان**، تحقيق: أحمد السعيد سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 89.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 184.

المجتمعات الأفريقية ، حيث يكون للزاوية المغربية فروع ومريدون في دول غرب أفريقيا[1] .

3. الهجرة والتأثير الاجتماعي

أ – الهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء إلى الدول المغاربية من جهة، والمغاربة إلى تلك الدول بدور اقتصادي أو دبلوماسي أو تجاري. هذه الهجرة تُسهم في تبادل ثقافي من خلال الزواج، اللغة، وأساليب المعيشة.

ب –اللغة، الموسيقى، الملابس، العادات والتقاليد تتشابك من خلال التماسات البشرية والتبادل التجاري وكذلك التأثير الثقافي.

4. التبادل الفكري: كان عميقا ومترابطا بين مراكز المعرفة في إفريقيا جنوب الصحراء (مثل تمبكتو، وكانم، وأغاديس) ومراكز العلم في المغرب العربي (فاس، تلمسان، تونس). وقد اتَّسم هذا التبادل بالثنائية والتكامل، مدعوماً بشبكات الطرق الصوفية، وقوافل التجارة، ورحلات الحج[2].

أ –**قنوات التبادل الفكري:** رحلة الحج والعلم: مثَّلت رحلة الحج القناة الأهم للتبادل، حيث كانت المدن المغاربية محطات إجبارية يتزود فيها الحجاج بالعلم والكتب. وكان العلماء المغاربة ينتقلون الى الصحراء الافريقية لتعليم الطلبة مثل (الشيخ عبد الرحمن التميمي من أهل تلمسان، وكان من أفاضل العلماء، فانتفع به الطلبة) [3].

---

[1] - محمد بللو، **إنفاق الميسور في تاريخ تمبكتو**، تحقيق: محمد محمود الدوعاجي، الجزائر 1985، ص 123.

[2] - عبد الرحمن السعدي، **مرجع سابق**، ص 184.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 185.

ب -**التجارة ودورها في نقل المعرفة:** كانت القوافل التجارية تنقل المخطوطات والكتب كبضاعة ثمينة بين الشمال والجنوب، فلم تكن تنقل الذهب والملح فحسب، بل كانت تحمل معها أمهات الكتب الفقهية والصوفية من فاس وتلمسان إلى تمبكتو وكانو، حيث كانت تُنسخ وتُدرس في حلقات العلم.[1]

ج- **مجالات التبادل الفكري:** خاصة في الفقه فقد شكّل المذهب المالكي القاسم المشترك الذي سهّل الحوار الفقهي بين المدرستين (المغاربية والافريقية) [2]. وفي مجال العلوم والطب والفلك انتقلت المؤلفات العلمية المغاربية إلى مراكز العلم الإفريقية فقد انتشرت المخطوطات الطبية لابن سينا والقصيري (عالم مغربي) في مكتبات تمبكتو، حيث وجدنا نسخاً محلية بها شروح لهوامش كتبها علماء محليون[3].

د- **شخصيات محورية في التبادل الفكري**

-**أحمد بابا التمبكتي (توفي سنة 1627م)** : يمثل انموذجاً للتبادل القسري لكنه المثمر. أثناء منفاه في مراكش (1594م-1607م)، استفاد من خزانات كتب المكتبات المغربية، واجتمع بكبار علماء المغرب، وألّف في المغرب معظم كتبه التي اعترف بها المغاربة أنفسهم[4].

-**عبد الكريم المغيلي (توفي سنة 1505م):** عالم من تلمسان قام برحلات إلى كانو وتمبكتو وناقش قضايا الحكم الإسلامي، وكان جسراً بين المشرق

---

[1] - محمد إبراهيم الكتاني، **العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1991، ص 156

[2] - **المرجع نفسه**، ص 210.

[3] - علي عبد الله منتصر، **تاريخ الطب في ليبيا وعلاقتها بإفريقيا**، دار الثقافة، بنغازي، 1985، ص 122.

[4] - محمد حجي،**الحركة الفكرية في المغرب في عهد السعديين**، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1976، ص 315.

والمغرب وإفريقيا، فقد ترك مؤلفات في كانو لا تزال تُدرس، مثل 'المرشد المعين' الذي كتبه لسلطان كانو محمد رومفا[1].

ت -**الاجازات العلمية:** تمثل الإجازات العلمية أحد أبرز مظاهر التبادل الفكري بين علماء المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ما بين القرنين 16 و 19م. وقد شكّلت هذه الإجازات شبكةً للتواصل العلمي المعتمد على التلقي المباشر أو المراسلة، ومن اهم النماذج في الإجازات العلمية بين المغاربة وإفريقيا نذكر:

-**إجازات علماء تمبكتو من المغرب** : حصل علماء تمبكتو على إجازات من علماء مغاربة، خاصة في رحلات الحج. ذكر أحمد بابا التمبكتي في كتابه "كفاية المحتاج" أنه حصل على إجازات من علماء مغاربة أثناء منفاه في مراكش [2].

-**إجازات الصوفية:** مُنحت إجازات الطرق الصوفية (كالقادرية والتيجانية) بشكل واسع: مثل منح الشيخ أحمد التيجاني (الجزائر/فاس) إجازات لخلفاء في غرب إفريقيا مثل الشيخ عمر الفوتي (السنغال)[3].

-**الإجازات عبر المراسلة:** كانت المراسلات وسيلةً لمنح الإجازات بين العلماء عند تعذّر اللقاء عبر الرسائل[4].

---

[1] - عبد العزيز الثعالبي، **تاريخ شمال إفريقيا**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص 328.

[2] - محمد حجي، **مرجع سابق**، ص 317.

[3] – سيدي علي حرازم بن العربي برادة الفاسي ، **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني** ، ضبطه وصححه عبد اللطيف عبد الرحمان،ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971، ص ص 81– 87

[4] – علي عبد الله منتصر، **مرجع سابق**، ص125 .

رابعاً: الإطار المؤسساتي للعلاقات

1. مؤسسات التجارة : الوكالات التجارية المغربية–الإفريقية (القُرنين 16م–19م): شكّلت الوكالات التجارية (أو "الفوندوق" كما كانت تُسمى في المصادر التاريخية) العمود الفقري للتبادل الاقتصادي والتجاري بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الحديثة المبكرة. لم تكن هذه الوكالات مجرد مراكز للتبادل السلعي، بل كانت نقاطًا لالتقاء الثقافات وتبادل المعرفة ونشر التأثير السياسي[1].

أ. **طبيعة الوكالات التجارية ودورها:** كانت الوكالات مؤسسات تجارية مستقرة تقع على طرق القوافل، تُستخدم كمخازن للبضائع، وأماكن لإيواء التجار، ومراكز لتبادل المعلومات[2]. وأهم ادوارها:

–**الدور الاقتصادي:** مثل تخزين البضائع الصحراوية (الذهب، العاج، ريش النعام، العبيد) والبضائع المغربية (الملح، الأسلحة، المنسوجات، الكتب). وتوفير الحماية للتجار وتسهيل المعاملات المالية.

–**الدور الفكري:** انتقلت عبر هذه الوكالات المخطوطات والكتب (فمكتبة أحمد بابا في تمبكتو احتوت على كتب مغربية. ، وكان التجار ناقلين للثقافة (فقد اشترى تجار المغرب مخطوطات من تمبكتو وجلبوا كتبًا من فاس إلى إفريقيا)، وتبادل الأخبار والمعرفة (نقل التجار أخبارًا عن

[1] - أحمد بن خالد النّاصري ،**مصدر سابق**، الصفحة 98.

[2] - عبد الرحمن السعدي، **مرجع سابق**، ص 122.

الأحداث السياسية والعلمية بين الشمال والجنوب)، كما استخدمتها الطرق الصوفية (كالقادرية والتيجانية) هذه الوكالات لنشر تعاليمها.

ب.أهم الوكالات التجارية المغربية–الإفريقية:

–سجلماسة (جنوب شرق المغرب) : محطة رئيسية لقوافل الذهب والملح، ومركز لتبادل المخطوطات[1].

–تَوات (تيميمون بالجزائر): مركز للتجار المغاربة والسودان، انتقل عبره الفقه المالكي. | مخطوطات مكتبات توات (مثل مكتبة عبد الكريم المغيلي).

–تمبكتو(مالي الحالية): سوق للكتب، ومقر لوكالات التجار المغاربة[2].

–أغاديس (النيجر الحالية): محطة للقوافل بين كانو والمغرب.

ت.تراجع وانحدار دور الوكالات (أواخر القرن 19م): للأسباب التالية:

- التوسع الاستعماري الأوروبي الذي قطع طرق القوافل.
- انفتاح إفريقيا على التجارة الأطلسية بدلاً من الصحراوية.
- تراجع دور الملح والذهب مع ظهور منتجات أخرى.
- الصراعات السياسية وتدهور الامن[3].

خامساً: التحديات والمخاطر

1. مخاطر الطريق: **من** قطاع الطرق **و** العواصف الرملية، **و** ندرة المياه في الصحراء

[1] -. أحمد بن خالد النّاصري السلاوي ، **مصدر سابق**، ص 98.

[2] - عبد الرحمن السعدي، **المرجع السابق**، ص 184.

[3] – أحمد بن خالد النّاصري السلاوي ، **مصدر سابق**، ص152.

2. المنافسة الأوروبية والتوسع الاستعماري.

3. انخفاض أهمية الطرق الصحراوية وظهور الطرق البحرية (تحول الطرق التجارية إلى السواحل)[1].

[1] - عبد الله الغدامسي، **مرجع سابق**، ص 178.

المحاضرة العاشرة:

علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بأوربا.

شهدت العلاقات بين دول المغرب العربي وأوروبا خلال القرنين 16م و 19م تحولات جذرية من التنافس العسكري والتجاري إلى الهيمنة الأوروبية المباشرة.

أولا: طبيعة العلاقات (صراع وتعاون):

تميزت طبيعة العلاقات بمايلي:

أ -خلال القرن السادس عشر:

-**الجهاد البحري والصراع العسكري:** حيث سيطرت الأساطيل المغاربية (خاصة الجزائرية والتونسية) على غرب المتوسط، وهاجمت السواحل الأوروبية فقد كانت سفن المسلمين من الجزائر وتونس تغير على سواحل إسبانيا وإيطاليا، وتأسر من تقدر عليه[1].

-**التبادل التجاري والتحالفات:** أبرمت معاهدات تجارية مع فرنسا وإنجلترا وهولندا، فقد تعامل تجار فاس مع تجار مارسيليا وليفورنو، وتبادلوا البضائع رغم الحرب[2].

ب -خلال القرن السابع عشر والثامن عشر: (توازن مصالح)

-**العلاقات الدبلوماسية: حيث تميزت** بتبادل السفراء والهدايا مثل العلاقات المغربية-الإنجليزية (أرسلت الملكة إليزابيث أولى رسلها إلى السلطان أحمد المنصور الذهبي تطلب تحالفاً ضد إسبانيا سنة 1600م ، كما أرسل ملك

[1] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق** ، ص89.

[2] - أبو القاسم الزياني ، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا** ، ط2، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، المغرب ، ص234.

فرنسا هدايا إلى السلطان سليمان المغربي سنة 1788م، ساعة فاخرة وخرائط بحرية.) [1].

-**القرصنة وتبادل الأسرى:** فقد استمر الجهاد البحري مع توقيع معاهدات لفدية الأسرى (كان تجار المغرب يتبادلون الأسرى الأوروبيين بالبضائع عبر وسطاء)[2].

ج_ القرن التاسع عشر: (الهيمنة الأوروبية)

-**الغزو العسكري المباشر:** احتلال فرنسا للجزائر (1830م) وتونس (1881م)، وإيطاليا لليبيا (1911م)، فقد بدأ الأوروبيون يتدخلون في شؤون المغرب العربي بعد ضعف العثمانيين[3].

-**المعاهدات غير المتكافئة:** فرض اتفاقيات تجارية مجحفة (مثل معاهدة الصلح والصداقة والتجارة بين المغرب وإنجلترا 1856م، حيث فتحت المعاهدات الباب للتدخل الأجنبي في الاقتصاد[4].

ثانيا: نماذج عن العلاقات المغاربية الأوروبية

1. **العلاقات المغربية-الإنجليزية:** تميزت بمايلي:

أ. تحالف ضد إسبانيا وتبادل السفارات والهدايا (مثل الساعات الفلكية والأسلحة) (خلال القرن 16م)[5].

---

[1] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق** ص152.

[2] - محمد الصغير الإفراني، **مصدر سابق**، ص198.

[3] - عبد الرحمن الجبرتي، **مرجع سابق** ، ص312.

[4] - محمد المنوني، **مصادر تاريخ المغرب**، ج2، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط, 1983، ص345.

[5] - أحمد بن خالد الناصري ، **المصدر السابق**، ص112.

ب.فقدان المغرب لسيادتها الاقتصادية بعد معاهدة 1856 فقد فرضت المعاهدة على المغرب رسوماً جمركية محددة (10%) لبضائع إنجلترا[1].

2. العلاقات المغربية–الإسبانية: حرب تطوان (1859م–1860م) فقد احتلت إسبانيا تطوان بعد هزيمة الجيش المغربي، وأجبرت المغرب على دفع تعويضات ضخمة[2].

3. العلاقات الجزائرية–الفرنسية: تميزت بمايلي:

أ. **الصراع العسكري (خلال القرن 17م):** قصفت البحرية الفرنسية الجزائر سنة 1683م رداً على نشاط البحرية الجزائرية[3].

ب.الاحتلال المباشر (1830م): احتلت فرنسا الجزائر بعد حادثة المروحة، وانهارت الدولة الجزائرية[4].

4. العلاقات التونسية مع ايطاليا و فرنسا

أ. التجارة والصراع (القرن 18م): تعامل تجار صفاقس مع تجار صقلية رغم الغارات البحرية المتبادلة

ب. الحماية الفرنسية (1881م): فرضت فرنسا الحماية على تونس بعد إعلان عدم قدرتها على سداد الديون[5].

---

[1] - محمد المنوني، **مرجع سابق**، ص345.

[2] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص152.

[3] - مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب**، 1965، ص 234.

[4] - عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 م، ص 156.

[5] - محمود قابادو، **احداث تونسية** ، دار الجنوب، تونس، 2005م، ص ص 78–85 .

5. العلاقات الليبية-البندقية

- التجارة والقرصنة (القرن 16م): تبادل تجار طرابلس والبندقية السلع رغم حروب القرصنة[1].

خلاصة:

تميزت العلاقات بانتقالها من حالة التكافؤ النسبي خلال القرن 16م (التبادل التجاري والصراع العسكري المتوازن) إلى حالة التبعية خلال القرن 19م (التدخل الأوروبي وفرض المعاهدات غير المتكافئة) للأسباب التالية:

-عسكرية: تفوق القوة العسكرية الأوروبية.

-اقتصادية: الثورة الصناعية الأوروبية وانهيار الاقتصاد التقليدي للمغرب العربي.

-سياسية: ضعف الدولة العثمانية والانقسامات الداخلية.

[1] - علي عبد الله منتصر، **مرجع سابق**، ص125.

المحور الخامس: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بلدان المغرب الحديث

المحاضرة الحادية عشر:

الحياة الاجتماعية في بلدان المغرب الحديث.

شهدت الحياة الاجتماعية في المغرب الحديث تحولات كبرى خلال القرنين 16م–19م، تأثرت بالعوامل السياسية (الحكم العثماني، السعديين، ال علويين) والاقتصادية (تجارة الصحراء، التبادل التجاري مع أوروبا).

أولا: البنية الاجتماعية (التركيبة السكانية)

1. **التقسيمات الاجتماعية:** كان المجتمع المغاربي ينقسم إلى:

أ –**الحضر (سكان المدن):** تجار، علماء، حرفيون.

ب –**البادية (القبائل العربية والبربرية):** رعاة، محاربون.

ت –**الفلاحون:** مزارعون في الواحات والسهول[1].

2. **التنوع العرقي والديني** : ضمت المدن المغاربية (كفاس وتلمسان وتونس) أحياءً لليهود والنصارى الأوروبيين (الأسرى والتجار)، وكان لهم قضاة خاصون[2].

[1] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص89

[2] - عبد الرحمن الجبرتي، **مرجع سابق**، ص312

ثانيا: الحياة اليومية والاقتصاد

1. المهن والحرف:

أ –اشتغل الحضر في: صناعة النسيج (جلابيب فاس)، الدباغة، صناعة الأسلحة، وفي التجارة البرية مثل قوافل الصحراء (ذهب، عبيد، ملح)، والتجارة البحرية مع أوروبا.

ب –**الزراعة والبدو:** اعتمد البدو على الرعي (الإبل والغنم)، بينما زرع الفلاحون الحبوب والنخيل في الواحات[1].

ثالثا: العادات والتقاليد:

1. **الملبس والمأكل:** ارتدى الحضر الجلابيب المطرزة والقفاطين، بينما ارتدى البدو البرانس والعمائم، وكان طعامهم الأساسي الكسكس ولحم الإبل[2].
2. **الأعراس والمناسبات:** استمرت الأعراس 7 أيام، وارتبطت بذبح الذبائح والرقصات الشعبية[3].

رابعا: الدين والتعليم:

1. **دور الزوايا** : انتشرت الزوايا (كالقادرية والتيجانية) في البوادي، وقدمت التعليم الديني والطعام للفقراء[4].
2. **التعليم:** تلقى الأطفال التعليم في الكتاتيب، ثم في المساجد (كجامع القرويين في فاس)، ودرّسوا الفقه المالكي والعربية[5].

---

[1] - أبو القاسم الزياني، "**مرجع سابق**، ص145.

[2] - أحمد بن خالد الناصري السلاوي ، **مصدر سابق**، ص89

[3] - عبد الرحمان السعدي، **مرجع سابق**، ص 155.

[4] - محمد حجي، **مرجع سابق**، ص 210.

[5] - أحمد بابا التمبكتي، **مرجع سابق**، ص45 "

خامسا: التحديات (المجاعات والأمراض)

1. **الأوبئة:** ضرب الطاعون المغرب العربي سنة 1818م (طاعون 1233 هـ)، ومات ثلث سكان تونس[1].
2. **المجاعات:** حدثت مجاعة في المغرب سنة 1776م بسبب الجفاف، وأكل الناس الجذور والجلود[2].

خلاصة:

تميزت الحياة الاجتماعية في المغرب العربي خلال القرنين 16م-19م بـ: التنظيم القبلي في البوادي مقابل الحياة الحضرية في المدن، والتكافل الاجتماعي عبر الزوايا والأوقاف، كما تأثرت بالعوامل الطبيعية (جفاف، أوبئة) والسياسية (الصراعات مع أوروبا).

[1] - عبد الرحمن السعدي، **مرجع نفسه**، ص178.

[2] - أحمد بن خالد الناصري ، **مرجع نفسه**، ص180.

المحاضرة الثانية عشر:

الحياة الاقتصادية في بلدان المغرب الحديث.

شكلت الحياة الاقتصادية في المغرب العربي خلال القرنين 16م–19م مزيجاً من الاقتصاد التقليدي القائم على الزراعة والرعي والتجارة الصحراوية، مع تفاعل متزايد مع الاقتصاد الأوروبي الذي تحول إلى هيمنة استعمارية في القرن 19م.

أولا: القطاعات الاقتصادية التقليدية:

1. **الزراعة والرعي:** اعتمد اقتصاد المغرب على زراعة الحبوب (القمح والشعير) في السهول، والنخيل في الواحات، وتربية المواشي في المراعي[1]. اشتهرت ليبيا بتصدير الصوف والتمور، بينما كانت تونس مصدراً للزيتون والحبوب[2].
2. **التجارة الصحراوية:** نقلت قوافل التجارة من تمبكتو الذهب والعاج والعبيد إلى المغرب، مقابل الملح والنسيج والكتب [3]. كما كانت سجلماسة مركزاً لتجارة الذهب، حيث كان يُبادل بالملح من مناجم تاغازا[4].

ثانيا الحرف والصناعات التقليدية:

[1] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص89

[2] - عبد الرحمن الجبرتي، **مصدر سابق**، ص312

[3] - عبد الرحمن السعدي، **مرجع سابق**، ص184 .

[4] - أبو القاسم الزياني، **مصدر سابق**، ص234 .

1. **الصناعة الحرفية:** اشتهرت فاس بصناعة الجلود والدباغة، وتلمسان بالنسيج الحريري، والجزائر بصناعة السفن[1].
2. التعدين واستخراج الملح من واحات فزان، ونقل إلى السودان عبر طرق القوافل[2].

ثالثا: التفاعل مع الاقتصاد الأوروبي:

1. **التبادل التجاري:** تبادل تجار المغرب مع مارسيليا وليفورنو: صوف وجلود مقابل الأسلحة والمنسوجات الأوروبية.
2. **التحول إلى التبعية الاقتصادية :** فرضت المعاهدة المغربية–البريطانية (1856م) رسوماً جمركية محددة، مما أفقد المغرب سيطرته على اقتصاده[3]

رابعا: النظام المالي والضرائب:

1. **العملة:** ضربت العملة (الدرهم والدينار) في دار السكة في فاس وتونس، واستخدم الذهب الإفريقي في السك[4].
2. **الضرائب:** فرضت الضرائب على المحاصيل (العشر) والتجارة (الزكاة)، بالإضافة إلى ضرائب غير شرعية في فترات الضعف[5].

وخاتمة المحاضرة ان الحياة الاقتصادية في المغرب العربي تميزت بـ:

أ –اعتماد على الاقتصاد التقليدي (زراعة، رعي، تجارة صحراوية).

---

[1] - محمد المنوني، **مرجع سابق**، ج2، ص201 .

[2] - علي عبد الله منتصر، **مرجع سابق**، ص125.

[3] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص152.

[4] - محمد حجي،**مرجع سابق** ، ص210.

[5] - عبد الرحمن الجبرتي، **مصدر سابق**، ص312

ب -تفاعل مع أوروبا وتحول من تبادل إلى تبعية.

ج- تأثر بالتغيرات السياسية (ضعف الدولة، التوسع الاستعماري).

المحاضرة الثالثة عشر:

العلاقات الثقافية بين البلدان المغاربية.

شكلت العلاقات الثقافية بين أقطار المغرب العربي خلال القرنين 16م-19م نسيجاً متصلاً عبر شبكات علمية ودينية وتجارية، رغم التغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة.

أولا: روابط الوحدة الثقافية:

1. **الإطار الفكري المشترك** : اتحد المغرب العربي في المذهب المالكي والمنهج الأشعري، وتشابهت مناهج التعليم في مساجد القيروان وفاس وتلمسان[1].
2. **اللغة والأدب:** انتقلت المؤلفات الأدبية بين الأقطار، مثل مقامات الرياحي التونسي التي كانت تدرس في المغرب[2]

ثانيا: مجالات التبادل الثقافي:

1. **تنقل العلماء والطلبة** : تنقل طلبة العلم بين زوايا الجزائر ومدارس فاس وجامع الزيتونة، وحملوا الإجازات العلمية بين الأقطار[1].

[1] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص 91.

[2] - عبد الرحمن الجبرتي، **مرجع سابق**، ص312

2. **تبادل المخطوطات والكتب:** نقلت قوافل التجارة المخطوطات بين مكتبات فاس وتونس، واشتهرت مكتبة القرويين بمخطوطات من جميع الأقطار[2].
3. **الصوفية كجسر ثقافي:** انتشرت الطرق الصوفية (القادرية والتيجانية) في كل الأقطار، ووحّدت الزوايا المشهد الثقافي[3].

ثالثا: عوائق التفاعل الثقافي

1. التباين السياسي: أضعف تعدد الدول (العلويون، العثمانيون، المرابطون) التبادل الثقافي رغم وحدة المنهج[4].
2. **الاضطرابات الأمنية والاوبئة:** أثرت المجاعات والأوبئة على حركة العلماء، مثل طاعون 1818م الذي عطل الرحلات العلمية[5].

رابعا: مظاهر التأثير المتبادل:

1. التأثير المعماري: تشابهت عمارة المساجد والقصور بين فاس وتونس، ونقل المهندسون التصاميم بين الأقطار[6].
2. الأدب الشعبي: انتقلت الملاحم الشعبية (مثل سيرة بني هلال) بين البلدان عبر الرواة والحكائين.

---

[1] - محمد حجي،**مرجع سابق** ، ص210.

[2] - محمد المنوني، **مرجع سابق**، ص201.

[3] - علي عبد الله منتصر، **مرجع سابق**، ص125.

[4] - أحمد بن خالد الناصري ، **مصدر سابق**، ص 152.

[5] - عبد الرحمن السعدي، **مرجع سابق**، ص184 .

[6] - أبو القاسم الزياني، **مرجع سابق**، ص234

وخاتمة المحاضرة أن المغرب العربي حافظ على وحدته الثقافية خلال القرنين 16م–19م رغم التحديات السياسية والأمنية عبر:

–شبكات علمية موحدة (الإجازات، الرحلات)

–مراجع فكرية مشتركة (المذهب، المنهج)

–قنوات اتصال مستمرة (القوافل، الزوايا)

خاتمة:

من خلال ماتم عرضه نخلص الى النتائج التالية:

يمثل تاريخ المغرب العربي بين القرنين 16م و 19م فضاءً لإعادة القراءة والفهم، حيث يجسّد تفاعلاً خلاقاً بين الأصالة والحداثة، وبين الخصوصية والانفتاح. يشكّل هذا الإرث التاريخي رصيداً غنياً للبناء عليه في صياغة مستقبل المنطقة، مع الاستفادة من الدروس والعبر التي تقدّمها هذه التجربة التاريخية الغنية.

وتعتبر الفترة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر مرحلة محورية في صياغة هوية بلدان المغرب العربي الحديثة. تميزت هذه الحقبة بتفاعل معقد بين الاستمرارية والتغير، حيث حافظت المجتمعات المغاربية على روابطها الحضارية واستجابت للتحديات الجديدة. كما ظلّت الوحدة الثقافية والدينية قوية رغم التمايزات السياسية بين الأقطار.

برز خلال هذه الفترة دور العوامل الخارجية، خاصة التوسع الأوروبي والعلاقات مع الإمبراطورية العثمانية، كعامل حاسم في تشكيل المسار التاريخي. ومع ذلك، حافظت المجتمعات المحلية على الترابط الداخلي تجلى في المقاومة والابتكار والتكيف، فقد ساهمت النخب المحلية في صياغة نماذج الحكم والإدارة، كما تطوّرت أشكال التعبير الثقافي والفني.

خلّفت هذه الفترة إرثاً معقداً لا يزال يؤثر في الواقع المغاربي المعاصر:

-وراثة الحدود السياسية التي تشكلت خلال هذه الفترة

-استمرارية الروابط الثقافية واللغوية بين الأقطار

-تأثير التجارب التاريخية في صياغة الهويات الوطنية

-استمرار التحديات الاقتصادية المرتبطة بالتبعية الخارجية

تقدم هذه الفترة التاريخية دروساً مهمة حول:

-قدرة المجتمعات على الصمود والتكيف في وجه التحديات

-أهمية الوحدة الثقافية كعامل تماسك اجتماعي

-تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في صنع التاريخ

-ضرورة قراءة التاريخ بمنظور متعدّد الأبعاد

كما تبقى هذه الفترة غنية بالمواضيع التي تحتاج إلى مزيد من البحث، مثل:

- دراسة التداخلات بين التاريخ المحلي والتاريخ العالمي
- تحليل البنى الاجتماعية والاقتصادية بمقاربات جديدة
- البحث في تاريخ الفئات الاجتماعية المهمشة
- دراسة تأثير التبادلات الثقافية على الهويات المحلية

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990.
2. ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: وزارة الشؤون الثقافية، ج 2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990.
3. ابن أبي دينار محمد، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، المطبعة الرسمية، تونس،1967.
4. ابن أبي محلي أبو المحاسن، الدرر المنتخة في بعض أخبار سادات المغرب، تحقيق: التهامي نقرة، دار المعرفة، الرباط، 1982.
5. ابن الحاج أحمد ، المدخل، دار الحديث، القاهرة ، 2003.
6. ابن القاضي أحمد، المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور، الرّباط، دار المنصور للطّباعة والوراقة، 1972م.
7. ابن بطوطة محمد، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: علي المنتصر الكناني، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987.
8. ابن زيدان عبد الرحمن ، المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل الشريف، تحقيق: عبد الهادي التازي، مطبعة اديال، الدار البيضاء،1993.

9. ابن عبد الله عمر، الإبحاث السياسية في تاريخ المغرب الحديث، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.

10. الناصري أحمد بن خالد ، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ج 6، دار الكتاب، الدار البيضاء، 2001.

11. أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى. دار المعرفة، الرباط، 1991.

12. الإفراني محمد الصّغير، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تحقيق: عبد اللطيف الشّادلي، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح الجديدة، 1998م.

13. الأنصاري محمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966.

14. بللو محمد، إنفاق الميسور في تاريخ تمبكتو، تحقيق: محمد محمود الدوعاجي، الجزائر 1985.

15. بن إبراهيم محمد العباس، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، دار المعرفة، الرباط، 1977، ص 45.

16. بيجار شارل، تاريخ الجزائر في العصر العثماني، ترجمة: م بارك الميلي، الجزائر ،الشركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، 1983.

17. التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، دار المعرفة، الرباط، 1989.

18. التجاني أبو محمد، رحلة التجاني، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1981.

19. التليسي خليفة، طرابلس تحت الحكم العثماني، مكتبة الفكر، طرابلس، 1975.

20. التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

21. التيجاني أحمد ، رحلة التيجاني، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، تونس، 1981، ص 167.

22. الثعالبي عبد العزيز، تاريخ شمال إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985.

23. جبارة تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1280هـ-1924م)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

24. الجبرتي عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت 1998.

25. الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 م.

26. الحافظ محمد، ممتع الأسماع في أخبار المغرب والسماع، المطبعة الحجرية، فاس، 1310هـ.

27. حتاملة محمد عبده، أل ابي الحسن علي بعد سقوط غرناطة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج 2، ع2، عمان، 1975.

28. حناش محمد، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

29. الخامس محمد بيرم ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج 2، المطبعة الرسمية، تونس، 1884 .

30. خليل أغا المملوكي، مذكراتي في طرابلس، تحقيق: علي مصطفى المصراتي، دار الثقافة، 1972.

31. الداوودي محمد، تاريخ السعديين، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985، ص 167.

32. دينيه إتيان، تاريخ شمال أفريقيا. ترجمة: محمد الزهراوي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م.

33. الروداني محمد، صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق: محمد حجي، دار المعرفة، الرباط، 1980.

34. الزاوي الطاهر، أعلام ليبيا. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1961.

35. الزرقاني محمد، شرح الموطأ، دار الحديث، القاهرة ، 2003.

36. الزعري أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، تحقيق: سعيد الفاضلي، ج 2، دار المغرب، الرباط، 1977.

37. الزياني أبو القاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا ، ط2، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، المغرب.

38. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007..

39. السعدي عبد الرحمن، تاريخ السودان، تحقيق: أحمد السعيد سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

40. أحمد بن خالد النّاصري ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر النّاصري ومحمد النّاصري،ج 5، الدّار البيضاء، دار الكتاب، 1997م.

41. السهلي أحمد، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف، دار المعرفة، الرباط، 1982.

42. السوسي محمد المختار، المعسول، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1960.

43. الشّريف محمد، المغرب وحروب الاسترداد، تطوان، مطبعة الخليج العربي، 2005.

44. الشقيري أحمد، العلاقات المغاربية المشرقية في العصر العثماني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

45. الشماخي أحمد، السير، تحقيق: أحمد أبو الأجفان، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2009.

46. الشيباني محمد فؤاد، ليبيا تحت الحكم العثماني. دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

47. عبد الرحمن الجيلاني، تاريخ ولاية طرابلس الغرب، المطبعة الرسمية، تونس 1898.

48. عبد الكريم أحمد، المغرب في عهد الدّولة السّعدية، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح الجديدة، 2006.

49. عبد الله الغدامسي، التحفة الغدامسية في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق: محمد الميساوي، منشورات جامعة طرابلس، 1995.

50. عوض عبد الفتاح، اشراقات أندلسية صفحات من تاريخ الحضارة الاسلامية في الاندلس، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2007.

51. الغدامسي محمد بن خليل، تحفة الأنظار في ملوك الأمصار، تحقيق: محمد محمود الدوعاجي، الدار العربية للكتاب، 1985.

52. الفاسي سيدي علي حرازم بن العربي برادة، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني، ضبطه وصححه عبد اللطيف عبد الرحمان،ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971.

53. الفراش عبد الله، مناهل الصفا في تاريخ ملوك الشرفا، المطبعة الحجرية، فاس، 1320هـ.

54. قابادو محمود، **أحداث تونسية** ، دار الجنوب، تونس، 2005م.

55. القادري أحمد ابن الطيب، الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، المطبعة الحجرية، فاس، 1318هـ.

56. القادري محمد، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق: أحمد التوفيق، ج1، دار المعرفة، الرباط، 1986.

57. الكتاني عبد الكبير، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس، دار الثقافة الدار البيضاء، 2004.

58. الكتاني محمد إبراهيم، العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1991.

59. محمد الصغير بن يوسف، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، تحقيق: محمد الشاوش، الدار التونسية للنشر 1975.

60. محمد المنوني، مصادر تاريخ المغرب، ج 2، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط, 1983.

61. محمد حجي، الحركة الفكرية في المغرب في عهد السعديين، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1976.

62. مخلوف محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

63. المكناسي محمد ابن عثمان، الإكسير في فكاك الأسير، دار المعرفة، الرباط، 1965.

64. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014

65. منتصر علي عبد الله، تاريخ الطب في ليبيا وعلاقتها بإفريقيا، دار الثقافة، بنغازي، 1985.

66. المنصور أحمد، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972.

67. الميلي م بارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1965.

68. ناصر بن سليمان، سقوط الأندلس دروس وعبر، د.د.ن، د.س. د.ب.

69. الوزّان الحسن بن محمد (ليون الإفريقي)، "وصف إفريقيا"، ترجمة: محمّد حجّي ومحمّد الأخضر،ج1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983.

70. الونشريسي أحمد أبو العباس، المعيار المعرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، وزارة الأوقاف، الرباط، 1981.

71. اليفرني محمد الصغير ،نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1998.

72. يوسف باشا القرمانلي، مذكرات يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: محمد التليسي، دار المدار الإسلامي، 2001.

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية:

1. Charles-André Julien, "History of North Africa: From the Arab Conquest to 1830", London: Routledge & Kegan Paul, 1970.

2. Jamil Abun-Nasr, A History of the Maghrib in the Islamic Period. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

3. Laroui, Abdallah. The History of the Maghrib: An Interpretive Essay. Princeton: Princeton University Press, 1977.

ثالثا: المقلات والمجلات:

1. حتاملة محمد عبده، "**أل ابي الحسن علي بعد سقوط غرناطة** "، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، مج 2، ع2، عمان، 1975.

2. شونم محمد ، "**الاحتلال البرتغالي للمغرب ونشأة الدولة السعدية خلال القرنين 15 و16م**"، مجلة ليكسوس، العدد 35، 2022.

3. علاونة شامخ زكريا ، "**سقوط غرناطة (896هـ/1492م)**"، **مجلة الإنسان والمجال**، مج 5، ع9، 2019.

فهرس المحتويات

مقدمة 5

المحور الأول: سقوط غرناطة واوضاع الدول المغاربية اواخر القرن 15م ومطلع القرن 16م 8

المحاضرة الأولى: سقوط غرناطة وانعكاساته على الدول المغاربية. 8

أولا: السياق التاريخي لسقوط غرناطة 8

1. مملكة غرناطة في أواخر عهدها 9

2. الصعود المسيحي وتوحيد إسبانيا 9

3.الحملة الأخيرة على غرناطة 9

4.الأثر المباشر للسقوط 10

ثانيا: عوامل وأسباب سقوط غرناطة 10

أولا: ضعف العقيدة الإسلامية والانحراف عن المنهج 11

ثانيا: الخلاعة والمجون والإنغماس في الشهوات والترف 12

ثالثا: ترك الجهاد في سبيل الله 13

رابعا: مؤامرات النصارى ومخططاتهم 13

خامسا: تخلي بعض العلماء عن القيام بواجبهم 14

أهم الدروس والعبر من سقوط الأندلس 14

ثانيا: السياسة الإسبانية تجاه المغرب بعد سقوط غرناطة 16
1.التحول من الداخل إلى الخارج 16
2.البعد الديني والعقائدي 17
3.الاحتلالات الأولى للسواحل المغاربية 17
4.الموقف المغربي والمغاربي 19
ثالثا: الهجرة الأندلسية والموريسكية إلى المغرب العربي 18
1.طبيعة الهجرات ومراحلها 20
2.الوجهات الرئيسية للهجرة 20
3.الأثر الديمغرافي والاجتماعي 21
4.الأثر الاقتصادي 21
5.لأثر الثقافي والعلمي 20
المحاضرة الثّانية: أوضاع الدّول المغاربية في أواخر القرن 15م ومطلع القرن 16 22
أولا: الوضع السّياسي: 24
ثانيا التّوسع الإيبيري والتّهديد الخارجي: 29
ثالثا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 28
رابعا: بدايات المقاومة بروز قوى جديدة 30
المحور الثاني: المد العثماني في المتوسط و ظروف الحاق طرابلس وتونس بالدولة العثمانية 31

المحاضرة الثالثة: المدّ العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط 31
أولا: العوامل الممهدة للمد العثماني 31
ثانيا: مراحل المد العثماني 32
ثالثا: الآليات التنظيمية للحكم العثماني 33
رابعا: آثار المد العثماني 34
خامسا: التحديات التي واجهت المد العثماني 34
المحاضرة الرابعة: ظروف إلحاق الدول المغاربية (طرابلس، تونس) بالدولة العثمانية 35
أولا: الأوضاع الداخلية قبل التدخل العثماني 35
ثانيا: التهديد الإسباني والاستنجاد بالعثمانيين 35
ثالثا: الإلحاق العثماني 36
المحور الثالث: تطور انظمة الحكم في المغرب الاقصى، وتونس، وطرابلس. 46
المحاضرة الخامسة: تطور نظام الحكم في المغرب الأقصى خلال فترة السعديين والعلويين 46
أولا: تطورنظام الحكم في في المغرب الأقصى خلال فترة الدولة السعدية (1554-1659م): 46

ثانيا: تطور نظام الحكم في المغرب الأقصى خلال فترة الدولة العلوية (منذ 1666 48
أولاً: الحكم العثماني المباشر (1574-1591) 48
ثانيًا: عهد الدايات (1591-1631)..... 61
ثالثًا: عهد البايات المراديين (1631-1702) 64
رابعًا: العهد الحسيني (1705-1881) 64
خامسًا: الهيكل الإداري لنظام الحكم 68
سادسًا: النظام القضائي: 68
المحاضرة السابعة: تطور نظام الحكم في طرابلس 69
أولاً: الحكم الإسباني (1510-1551) :..... 69
ثانياً: الحكم العثماني المباشر (1551-1711)..... 70
ثالثاً: حكم الأسرة القرمانلية (1711-1835) 71
رابعاً: العودة للحكم العثماني المباشر (1835-1911) 72
المحور الرابع: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية 73
المحاضرة الثامنة: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بالمشرق العربي.. 73
أولاً: الإطار الجيوسياسي (1517-1800) 74
ثانيا الروابط الاقتصادية والتجارية 75
ثالثا: التواصل العلمي والثقافي 75

رابعا: البعد الديني (الحج والأوقاف) 76
المحاضرة التاسعة: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بإفريقيا 77
أولاً: العلاقات الاقتصادية: 77
ثانيا العلاقات السياسية و العسكرية مع الإمبراطوريات الإفريقية: 78
ثالثاً: الروابط الثقافية والدينية 80
رابعاً: الإطار المؤسساتي للعلاقات 81
خامساً: التحديات والمخاطر 84
المحاضرة العاشرة: علاقات الأقطار المغاربية الخارجية بأوروبا 85
اولا: طبيعة العلاقات (صراع وتعاون): 85
ثانيا نماذج عن العلاقات المغاربية الاوروبية 85
اولا روابط الوحدة الثقافية 85
ثانيا مجالات التبادل الثقافي 86
ثالثا عوائق التفاعل الثقافي 86
رابعا مظاهر التأثير المتبادل: 87
المحاضرة الحادية عشر: الحياة الاجتماعية في بلدان المغربالحديث 89
أولا: البنية الاجتماعية (التركيبة السكانية) 89
ثانيا: الحياة اليومية والاقتصاد 90

ثالثا: العادات والتقاليد 90
رابعا: الدين والتعليم 91
خامسا: التحديات (المجاعات والأمراض) 91

المحاضرة الثانية عشر: الحياة الاقتصادية في بلدان المغرب الحديث 92

أولا: القطاعات الاقتصادية التقليدية: 92
ثالثا: التفاعل مع الاقتصاد الأوروبي: 92
رابعا: النظام المالي والضرائب: 93

المحاضرة الثالثة عشر: العلاقات الثقافية بين البلدان المغاربية 94

أولا: روابط الوحدة الثقافية: 94
ثانيا: مجالات التبادل الثقافي: 94
ثالثا: عوائق التفاعل الثقافي 95
رابعا: مظاهر التأثير المتبادل: 95
خاتمة 96
قائمة المراجع: 99
فهرس المحتويات 107